الفَنُّ الأَوَّل: عِلْمُ المَعَانِي

ـ تعريف علم المعانى :

هو عِلْمٌ يُعرَفُ به أحوال اللفظ العربىِّ التى بها يُطابق مقتضى الحال .

وقال السكاكىُّ : ((علم المعانى : هُوَ تتبُّع خواص تراكيب الكلام فى الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ؛ ليُحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما تقتضى الحال ذكره .)) .

ثم قال : ((وأعنى بالتراكيب : تراكيب البُلغاء .)) .

ـ أبواب علم المعانى :

المقصود من علم المعانى منحصر فى ثمانية أبواب :

ـ أولها : أحوال الإسناد الخبرىِّ .

ـ ثانيها : أحوال المُسْنَدِ إليه .

ـ ثالثها : أحوال المُسْنِد .

ـ رابعها : أحوال متعلقات الفعل .

ـ خامسها : القصر .

ـ سادسها : الإنشاء .

ـ سابعها : الفصل ؛ والوصل .

ـ ثامنها : الإيجاز ؛ والإطناب ؛ والمساواة .

ووجه الحصر : أن الكلام إما خبر أو إنشاء ؛ ثُمَّ الخبر لابُدَّ له من : إسناد ؛ ومسند إليه ؛ ومسند .

ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً ؛ أو متصلاً به ؛ أو فى معناه ؛ كاسم الفاعل ونحوه .

ثم الإسناد والتعلق : كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر .

ثُمَّ الإنشاء ؛ وهو الباب السادس .

ثم الجُملة إذا قُرِنَت بأُخرى : فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة ؛ وهذا هو الباب السابع .

ولفظ الكلام البليغ : إما زائد على أصل المُراد لفائدة ؛ أو غير زائد عليه ؛ وهذا هو الباب الثامن .

- البَابُ الأَوَّل :

- أَحْوَالُ الإِسْنَادِ الخَبَرِيِّ

ـ أغراض الخبر: من المعلوم لِكُلِّ عاقلٍ أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب: ١ ـ إما نفس الحكم ؛ كقولك: ((زيد قائم)) ؛ لمن لا يعلم أنه قائم ؛ ويسمى هذا: ((فائدة الخبر)) .

٢ ـ وإما كون المخبر عالماً بالحكم ؛ كقولك لمن زيدٌ عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك: ((زيد عندك)) ؛ ويسمى هذا: ((لازم فائدة الخبر)) .

ـ أَضْرُب الخبر: وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين ؛ فينبغى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة .

أ ـ فإن كان المخاطب خالى الذِّهن من الحُكم بأحد طرفى الخبر على الآخر والتردد فيه ؛ استغنى عن مؤكدات الحكم ؛ كقولك: ((جاء زيد)) ؛ و((عمرو ذاهب)) ؛ فيتمكن فى ذهنه ؛ لمصادفته إيَّاه خالياً .

ب ـ وإن كان متصوراً لطرفيه ؛ مُتردِّداً فى إسناد أحدهما إلى الآخر ؛ طالباً له ؛ حَسُنَ تقويته بمؤكد ؛ كقولك: ((لزيد عارف)) ؛ أو ((إن زيداً عارف)) .

جـ ـ وإن كان حاكماً بخلافه ؛ وجب توكيده بحسب الإنكار ؛ فتقول : ((إنى صادق)) لمن ينكر صدقك ولا يبالغ فى إنكاره ؛ و : ((إنى لصادق)) لمن يبالغ فى إنكاره .

ويؤيد هذا جواب أبى العبَّاس للكندىِّ عن قوله : ((إنى أجد فى كلام العرب حشواً !! ؛ يقولون : عبد الله قائم ؛ وإن عبد الله قائم ؛ وإن عبد الله لقائم ؛ والمعنى واحد !! .)) .

فقال : ((بل المعانى مختلفة ؛ فعبد الله قائم : إخبار عن قيامه ؛ وإن عبد الله قائم : جواب عن سؤال سائل ؛ وإن عبد الله لقائم : جواب عن إنكار مُنكر .))

ويُسمَّى النوع الأول من الخبر : ابتدائيًّا ؛ والثانى : طلبيًّا ؛ والثالث : إنكاريًّا .

وسُلوك هذه الطريقة شُعْبَةٌ من البلاغة فيها دِقَّةٌ وغُموض .

هذا كله اعتبارات الإثبات ؛ وَقِس عليه اعتبارات النَّفى ؛ كقولك : ((ليس زيد)) ؛ أو : ((ما زيد مُنطلقاً)) ؛ أو ((بمُنطلق)) ؛ ((ووالله ِ ليس زيداً)) ؛ أو : ((ما زيد منطلقا)) ؛ أو ((بمنطلق)) ؛ و ((ما ينطلق)) ؛ أو ((ما إن ينطلق زيد)) ؛ و ((ما كان زيد ينطلق)) ؛ و ((ما كان زيد لينطلق)) ؛ و ((لا ينطلق زيد)) ؛ و ((لن ينطلق زيد)) ؛ ((ووالله ِ ما ينطلق)) ؛ أو ((ما إن ينطلق زيد)) .

ـ فَصْلٌ: الحَقِيقَةُ وَالمجَازُ العَقْلِيَّان:

الإسناد: منه حقيقةٌ عقليَّة؛ ومنه مجازٌ عقليٌّ.

أما الحقيقة: فهى إسناد الفعل ـ أو معناه ـ إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر.

والمُراد بمعنى الفعل؛ نحو: المصدر؛ واسم الفاعل.

وقولنا: ((فى الظاهر))؛ ليشمل ما لا يُطابق اعتقاده مما يُطابق الواقع؛ وما لا يُطابقه؛ فهىَ أربعة أَضْرُب:

ـ أحدها: ما يُطابق الواقع واعتقاده؛ كقول المؤمن: ((أنبتَ اللهُ البقلَ))؛ ((وشفى اللهُ المريضَ)).

ـ الثانى: ما يُطابق الواقع دون اعتقاده؛ كقول المعتزلىِّ لمن لا يعرف حاله وهو يُخفيها منه: ((خالق الأفعال كلها هو الله تعالى)).

ـ الثالث: ما يُطابق اعتقاده دون الواقع؛ كقول الجاهل: ((شفى الطبيبُ المريضَ)) مُعتقداً شفاء المريض من الطبيب.

ومنهُ قوله تعالى حكاية عن بعض الكُفَّار: ﴿ وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ ﴾.

ولا يجوز أن يكون مجازاً؛ والإنكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ؛ لما فيه من إيهام الخطأ؛ بدليل قوله تعالى عُقَيْبَهُ: ﴿ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ؛ إِن هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ ﴾.

والمتجوز المخطئ فى العبارة لا يوصف بالظن؛ وإنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله.

ـ الرابع : ما لا يُطابق شيئاً منهما ؛ كالأقوال الكاذبة التى يكون القائل عالماً بحالها دون المخاطب .

ـ تعريف المجاز العقلىّ : وأما المجاز فهو إسناد الفعل ـ أو معناه ـ إلى مُلابِسٍ له ؛ غير ما هو له بتأوُّلٍ .

وللفعل مُلابَسات شتَّى : يُلابس الفاعل ؛ والمفعول به ؛ والمصدر ؛ والزمان ؛ والمكان ؛ والسبب .

فإسناده إلى الفاعل : إذا كان مبنيًّا له حقيقة ـ كما مَرَّ ـ ؛ وكذا إلى المفعول : إذا كان مبنيًّا له .

وقولنا : ((ما هو له)) يشملهما .

وإسناده إلى غيرهما ـ لُمضاهاته ما هو له فى مُلابسة الفعل ـ مجاز ؛ كقولهم فى المفعول به :

عيشة راضية ؛ وماء دافق ؛ وفى عكسه : سيل مفعم ؛ وفى المصدر : شعر شاعر ؛ وفى الزمان : نهاره صائم ؛ وليله قائم ؛ وفى المكان : طريق سائر ؛ ونهر جارٍ ؛ وفى السبب : بنى الأميرُ المدينةَ)) .

وقولنا : ((بتأول)) يخُرج نحو قول الجاهل : ((شفى الطبيبُ المريضَ)) ؛ فإن إسناده الشفاء إلى الطبيب ليس بتأول .

ولهذا لم يُحمل نحو قول الشاعر الحماسيِّ:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الكَبِيـ

ـرَ كَرُّ الغَدَاةِ وَمَرُّ العِشِى .

على المجاز، ؛ما لم يُعلم أو يُظن أن قائله لم يُرِدْ ظاهره .

وسُمِّيَ الإسناد فى هذين القسمين من الكلام: عقليًّا ؛ لاستناده إلى العقل دون الوضع ؛ لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شىءٌ يحَصُلُ بقصد المتكلم دون واضع اللغة ؛ فلا يصير ((ضَرَبَ)) خبراً عن ((زيد)) بواضع اللغة ؛ بل بمن قُصد إثبات الضرب فعلاً له ؛ وإنما الذى يعود إلى واضع اللغة أن ((ضرب)) لإثبات الضرب ؛ لا لإثبات الخُروج ؛ وأنه لإثباته فى زمان ماضٍ ؛ وليس لإثباته فى زمان مستقبل ؛ فأما تعيين من ثبت له ؛ فإنما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين .

ولو كان لغويًّا ؛ لكان حُكمنا بأنه مجاز ؛ فى مثل قولنا: ((خطٌّ أحسن مما وشَّى الرَّبيع)) ؛ من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحىِّ القادر ؛ حُكماً بأن اللُّغة هى التى أوجبت أن يختص الفعل بالحىِّ القادر دون الجَمَاد ؛ وذلك مما لا يُشك فى بُطلانه .

وقال السكاكىُّ: ((الحقيقة العقليَّة: هى الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه .)) .

قال : ((وإنما قُلتُ : ما عند المتكلم ؛ دون أن أقول : ما عند العقل : ليتناول كلام الجاهل إذا قال : شفى الطبيبُ المريضَ : رائياً شفاء المريض من الطبيب ؛ حيث عُدَّ منه حقيقة ؛ مع أنه غير مفيد لما فى العقل من الحُكم فيه .)) .

وفيه نظر ؛ لأنه غير مطرد ؛ لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلاً ولا مُتَّصلاً به ؛ كقولنا : ((الإنسان حيوان)) ؛ مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً ؛ ولا منعكس ؛ لخُروج ما يُطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم ؛ وما لا يُطابق شيئاً منهما منه مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق .

ـ أقسام المجاز العقلىِّ :

المجاز العقلىُّ باعتبار طرفيه ـ المسند والمسند إليه ـ أربعة أقسام لا غير ؛ لأنهما إما حقيقتان ؛ كقولنا : ((أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ)) .

وإما مجازان ؛ كقولنا : ((أحيا الأرضَ شبابُ الزَّمان .)) .

وإما مختلفان : كقولنا : ((أنبت البقلَ شبابُ الزَّمان)) ؛ وكقولنا : ((أحيا الأرض الربيع)) .

وعليه قول الرجل لصاحبه : ((أحيتنى رُؤيتك)) : أى : آنستنى وسرَّتنى ؛ فقد جعل الحاصل بالرُّؤية من الأُنسِ والمسرَّة حياة ؛ ثم جعل الرؤية فاعلة له .

...

ـ وقوع المجاز العقلىّ فى القرآن:

هو فى القرآن كثير؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ : نُسبت الزيادة التى هى فعل الله إلى الآيات؛ لكونها سبباً فيها .

ومنهُ: ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾: فإن الفاعل غيره؛ ونسب الفعل إليه؛ لكونه الآمر به .

وكقوله: ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا : نُسب النزع الذى هو فعل الله تعالى إلى إبليس؛ لأن سببه أكل الشجرة؛ وسبب أكلها وسوسته .

...

ـ المجاز فى الإنشاء:

هو غير مُختصٍّ بالخبر؛ بل يجرى فى الإنشاء؛ كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِى صَرْحًا ﴾؛ وقوله: ﴿ فَأَوْقِدْ لِى يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لِى صَرْحًا ﴾؛ وقوله: ﴿ فَلا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ .

...

ـ تقسيم قرينة المجاز:

ولابُدَّ له من قرينة: إما لفظيَّة؛ أو غير لفظيَّة .

واعلم أنه ليس كل شىء يصلح لأن تتعاطى فيه المجاز العقلىَّ بسهولة؛ بل تجدك فى كثيرٍ من الأمر تحتاج إلى أن تُهيئ الشىء وتُصلحه له بشىءٍ تتوخَّاهُ فى النَّظم؛ كقول من يصف جملاً:

تَجوبُ لَهُ الظَّلْمَاءُ عَيْنٌ كَأَنَّهَا

زُجَاجَةُ شُرْبٍ غَيْرُ مَلأى وَلا صُفْرِ .

يريد أنه يهتدي بنُور عينه فى الظلماء ؛ ويمكنه بها أن يخرقها ويمضى فيها ؛ ولولاها لكانت الظلماء كالسَّدِّ الذى لا يجد السائر شيئاً يفرجه به ويجعل لنفسه فيه سبيلاً ؛ فلولا أنه قال : ((تجَوبُ لَهُ)) ؛ فعلق ((لَهُ)) بـ ((تجَوب)) لما تبيَّنَ جهة التجوُّز فى جعل ((الجَوْب)) فعلاً للعين كما ينبغى ؛ لأنه لم يكن حينئذٍ فى الكلام دليلٌ على أن اهتداء صاحبها فى الظُّلمة ومُضيَّه فيها بنورها ؛ وكذلك لو قال : ((تجَوبُ لَهُ الظَّلْمَاءَ عَيْنُهُ)) ؛ لم يكن له هذا الموقع .

ـ الخلاف فى استلزامه الحقيقة :

واعلم أن الفعل المبنى للفاعل فى المجاز العقلىِّ واجبٌ أن يكون له فاعل فى التقدير ؛ إذا أُسند إليه صار الإسناد حقيقة ؛ وذلك قد يكون ظاهراً ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ ؛ أى : فما ربحوا فى تجارتهم .

وقد يكون خفيًّا لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل ؛ كما فى قولك : ((سرَّتنى رؤيتك)) ؛ أى : سرنى الله وقت رؤيتك ؛ كما تقول : أصل الحكم فى ((أنبت الربيعُ البقلَ)) : أنبت الله البقل وقت الربيع .

- البَابُ الثَّانِي :

- أَحْوَالُ المُسْنَدُ إِلَيْه

ـ أغراض حذف المسند إليه :

ـ أما حذفه :

١ ـ فإما لمُجَرَّد الاختصار والاحتراز عن العبثِ بناءً على الظاهر .

٢ ـ وإما لذلك مع ضيق المقام .

٣ ـ وإما لتخييل أن فى تركه تعويلاً على شهادة العقل ؛ وفى ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ؛ وكم بين الشهادتين !! .

٤ ـ وإما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة ؛ أو مقدار تنبهه .

٥ ـ وإما لإيهام أن فى تركه تطهيراً له عن لسانك ؛ أو تطهيراً للسانك عنه .

٦ ـ وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مسَّت إليه حاجة .

٧ ـ وإما لأن الخبر لا يصلح إلاَّ له ؛ حقيقةً أو ادعاءً .

٨ ـ وإما لاعتبار آخر مُناسب لا يهتدى إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم ؛ كقول الشاعر :

قَالَ لِى : كَيْفَ أَنْتَ ؟ ؛ قُلْتُ : عَلِيلٌ

سَهَرٌ دَائِمٌ ؛ وَحُزْنٌ طَوِيلُ .

وقوله:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِن تَرَاخَت مَنِيَّتِى

.. ؛ أَيَادِىَ لَم تُمْنَن وَإِن هِىَ جَلَّتِ .

فَتَىً غَيْرَ مَحْجُوبِ الغِنَى عَن صَدِيقِهِ

وَلا مُظْهِرِ الشَّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ .

...

ـ أغراض ذكر المسند إليه:

ـ وأما ذكره:

١ ـ فإما لأنه الأصل ؛ ولا مقتضى للحذف .

٢ ـ وإما للاحتياط لضعف التعويل على القرينة .

٣ ـ وإما للتنبيه على غباوة السامع .

٤ ـ وإما لزيادة الإيضاح والتقرير .

٥ ـ وإما لإظهار تعظيمه أو إهانته ؛ كما فى بعض الأسامى المحمودة أو المذمومة .

٦ ـ وإما للتبرُّك بذكره .

٧ ـ وإما لاستلذاذه .

٨ ـ وإما لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب ؛ كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿ هِىَ عَصَايَ ﴾ ؛ ولهذا زاد على الجواب .

٩ ـ وإما لنحو ذلك .

...

ـ أغراض تعريف المسند إليه :

أغراض التعريف : وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم ؛ لأن احتمال تحقُّق الحُكم متى كان أبعد كانت الفائدة فى الإعلام به أقوى ؛ ومتى كان أقرب كانت أضعف ؛ وبُعده بحسب تخصيص المسند إليه ؛ والمسند كلما ازداد تخصيصاً ازداد الحُكم بُعداً ؛ وكلما ازداد عُموماً ازداد الحُكم قُرباً ؛ وإن شئت فاعتبر حال الحُكم فى قولنا : ((شىءٌ ما موجود)) ؛ وفى قولنا : ((فلان بن فلان يحفظ الكتاب)) ؛ والتخصيص : كماله بالتعريف .

ـ أغراض التعريف بالإضمار : ثم التعريف مختلف :

ـ فإن كان بالإضمار :

١ ـ فإما لأن المقام مقام التكلُّم ؛ كقول بشَّار :

أَنَا المُرَعَّثُ لا أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ
ذَرَّت بِىَ الشَّمْسُ لِلقَاصِى وَلِلدَّانِى .

٢ ـ وإما لأن المقام مقام الخطاب ؛ كقول الحماسيَّة :

وَأَنْتَ الَّذِى أَخْلَفْتَنِى مَا وَعَدتَنِى
وَأَشْمَتَّ بِى مَن كَانَ فِيكَ يَلُومُ .

٣ ـ وإما لأن المقام مقام الغيبة ؛ لكون المسند إليه مذكوراً أو فى حُكم المذكور لقرينة ؛ كقوله :

مِنَ البِيضِ الوجُوهِ بَنِى سِنَانٍ
لَو أَنَّكَ تَسْتَضِىءُ بِهِم أَضَاءُوا .
هُمُ حَلُّوا مِن الشَّرَفِ المُعَلَّى ؛
وَمِن حَسَبِ العَشِيرَةِ حَيْثُ شَاءُوا .

وقوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ؛ أى : العدل ؛ وقوله تعالى :

﴿ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ ؛ أى : ولأبوى الميِّت .

وأصل الخطاب أن يكون لمُعيَّن ؛ وقد يُترك إلى غير معين ؛ كما تقول : ((فُلان لئيم ؛ إذا أكرمتَه أهانك ؛ وإن أحسنتَ إليه أساء إليكَ)) ؛ فلا تريد مخاطباً بعينه ؛ بل تريد إن أُكرم أو أُحسن إليه ؛ فتُخرجه فى صورة الخطاب ؛ ليفيد العموم ؛ أى : سُوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد .

وهو فى القرآن كثير ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ؛ أُخرج فى صورة الخطاب لَمَّا أُريد العموم للقصد إلى تفظيع حالهم ؛ وأنها تناهت فى الظهور حتى امتنع خفاؤها ؛ فلا تختص بها رؤية راءٍ مختص به ؛ بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل فى هذا الخطاب .

...

ـ أغراض التعريف بالعِلْمِيَّة :

وإن كان بالعلمية :

١ ـ فإما لإحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم مختص به ؛ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ .

وقول الشاعر:

أَبُو مَالِكٍ قَاصِرٌ فَقْرَهُ

عَلَى نَفْسِهِ وَمُشِيعٌ غِنَاه .

٢ ـ وإما لتعظيمه ؛ أو لإهانته ـ كما فى الكُنى والألقاب المحمودة والمذمومة ـ .

٣ ـ وإما للكناية حيث الاسم صالح لها .

ومِمَّا ورد صالحاً للكناية من غير باب المسند إليه قوله تعالى: ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِى لَهَبٍ﴾ ؛ أى: جهنمىّ .

٤ ـ وإما لإيهام استلذاذه ؛ أو التبرُّك به .

٥ ـ وإما لاعتبار آخر مُناسب .

...

ـ أغراض التعريف بالموصوليَّة:

ـ وإن كان بالموصوليَّة:

١ ـ فإما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة ؛ كقولك:

((الذى كان معنا أمس رجل عالم)) .

٢ ـ وإما لاستهجان التصريح بالاسم .

٣ ـ وإما لزيادة التقرير ؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَفْسِهِ ﴾ ؛ فإنه مسوق لتنزيه يوسف ـ عليه السلام ـ عن الفحشاء ؛ والمذكور

أدل عليه من ﴿ امرأة العزيز﴾ وغيره .

٤ ـ وإما للتفخيم ؛ كقول تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ .

٥ ـ وإما لتنبيه المخاطب على خطئه ؛ كقول الشَّاعِر :

إِنَّ الَّذِينَ تُرَوْنَهُم إِخْوَانَكُم

يَشْفِى غَلِيلَ صُدُورِهِم أَن تُصْرَعُوا .

٦ ـ وإما للإيماء إلى وجه بناء الخبر ؛ نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَن عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ .

ثم إنه ربما جُعِلَ ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر ؛ كقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِى سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

بَيْتَاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ .

٧ ـ أو لشأن غيره ؛ نحو : ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبَاً كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾ .

...

ـ أغراض التعريف بالإشارة :

وإن كان بالإشارة :

١ ـ فإما لتمييزه أكمل تمييز لصحة إحضاره فى ذهن السامع بواسطة الإشارة حِسًّا.

كقول الشَّاعر :

هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدَاً فِى محَاسِنِهِ .

وقوله :

أُولَئِكَ قَوْمٌ إن بَنَوْا أَحْسَنُوا البِنَى

وَإِن عَاهَدُوا أَوْفُوا ؛ وَإِن عَقَدُوا شَدُّوا .

٢ ـ وإما للقصد إلى أن السامع غبيٌّ لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس .

كقول الفرزدق :

أُولَئِكَ آبَائِى فَجِئْنِى بِمِثْلِهِم

إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ المَجَامِعُ .

٣ ـ وإما لبيان حاله فى القُرب أو البُعد أو التوسُّط .

كقولك : هذا زيد ؛ وذلك عمرو ؛ وذاك بشر .

وربما جُعِلَ القُرب ذريعة إلى التحقير ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا ؛ أَهَذَا الَّذِى يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ؟!! ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَهْوٌ وَلَعِبٌ ﴾ .

وربما جُعِلَ البُعد ذريعة إلى التعظيم ؛ كقوله تعالى : ﴿ الم ؛ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ ؛ ذهاباً إلى بُعد درجته ؛ ونحوه : ﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِى أُورِثْتُمُوهَا ﴾ .

ولذا قالت : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ ؛ ولم تقُل : ﴿ فهذا ﴾ ؛ ويُوسُفُ حاضر ؛ رفعاً لمنزلته فى الحُسْن ؛ وتمهيداً للعُذرِ فى الافتتان به .

وقد يجُعلالبُعد ذريعة إلى التحقير .

كما يُقال : ((ذلك اللعين فعل كذا)) .

٤ ـ وإما للتنبيه ـ إذا ذُكر قبل المسند إليه مذكور وعُقِّب بأوصاف ـ ؛ على أن ما يرد بعد اسم الإشارة المذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف ؛ كقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدَىً مِن رَبِّهِم وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ؛ أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله

باستحقاق الهدى من ربِّهم والفلاح .

٥ ـ وإما لاعتبارٍ آخر مناسب .

...

ـ أغراض التعريف باللام :

وإن كان باللام :

١ ـ فإما للإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك ؛ كما إذا قال لك قائل :

((جاءنى رَجُلٌ من قبيلة كذا)) ؛ فتقول : ((ما فعل الرَّجُل ؟)) .

وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى ﴾ ؛ أى : وليس الذكر الذى طلبت كالأنثى التى وُهِبتْ لها .

٢ ـ وإما لإرادة نفس الحقيقة ؛ كقولك : الرَّجُل خيرٌ من المرأة ؛ والدينار خيرٌ من الدرهم .

ومنه قول أبى العلاء المَعَرِّى :

وَالخِلُّ كَالمَاءِ يُبْدِى لِى ضَمَائِرَهُ

مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهَا مَعَ الكَدَرِ .

والمعرف باللام قد يأتى لواحدٍ باعتبار عهديته فى الذهن ؛ لمُطابقته الحقيقة ؛ كقولك : ((ادخل السوق)) وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود فى الخارج . وعليه قول الشاعر :

وَلَقَد أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى

وهذا يقرب فى المعنى من النكرة ؛ ولذلك يقدر : ((يسبنى)) وصفاً للئيم ؛ لا حالاً . وقد يُفيد الاستغراق ؛ وذلك إذا امتنع حمله على غير الأفراد وعلى بعضها دون بعض ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ ؛ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ .

والاستغراق ضربان :

١ ـ حقيقىٌّ ؛ كقوله تعالى : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ﴾ ؛ أى : كل غيب وشهادة.

٢ ـ وعُرفىٌّ ؛ كقولنا : ((جمع الأمير الصاغة)) ؛ إذا جمع صاغة بلده أو أطراف مملكته فحسب ؛ لا صاغة الدنيا .

واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع ؛ بدليل أنه لا يصدق : ((لا رَجُلَ فى الدار)) فى نفى الجنسِ إذا كان فيها رَجُلٌ أو رَجُلان ؛ ويصدق : ((لا رجالَ فى الدار)) .

ولا تنافى بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس ؛ لأن الحرف إنما يدخل عليه مُجرَّداً عن الدِّلالة على الوحدة والتعدُّد ؛ ولأنه بمعنى كل الإفرادىِّ لا كل المجموعىِّ ؛ إذ معنى قولنا : ((الرجل)) كل فرد من أفراد الرِّجال ؛ لا مجموع الرِّجال ؛ ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع ؛ وللمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضاً.

فالحاصل ؛ أن المُراد باسم الجنس المعرف باللام :

١ ـ إما نفس الحقيقة ؛ لا ما يصدق عليه من الأفراد ، ؛ وهو تعريف الجنس والحقيقة ؛ ونحوه عَلَم الجنس ؛ كـ: ((أُسامة)) .

٢ ـ وإما فرد مُعَيَّن ـ وهو العهد الخارجيّ ـ ؛ ونحوه العلم الخاص ؛ كـ: ((زيد))

٣ ـ وإما فرد غير مُعَيَّن ـ وهو العهد الذهنيّ ـ ؛ ونحوه النَّكرة ؛ كـ: ((رجل)) .

٤ ـ وإما كل الأفراد ـ وهو الاستغراق ـ ؛ ونحوه لفظ ((كل)) مُضافاً إلى النَّكرة ؛ كقولنا: ((كل رجل)) .

...

ـ أغراض التعريف بالإضافة:

وإن كان بالإضافة:

١ ـ فإما لأنه ليس للمُتكلِّم إلى إحضاره فى ذهن السامع طريق أخصر منها .

كقول الشَّاعر:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ

جَنِيبٌ ؛ وَجُثْمَانِى بِمَكَّةَ مُوثَقُ .

٢ ـ وإما لإغنائها عن تفصيلٍ مُتعذَّرٍ أو مرجوحٍ لجهة .

كقول الشَّاعر:

بَنُو مَطَرٍ يَوْمُ اللِّقَاءِ كَأَنَّهُم

أُسُودٌ لَهَا فِى غِيلِ خَفّانِ أَشْبُلُ .

٣ ـ وإما لتضمنها تعظيماً لشأن المُضاف إليه .

كقولك : ((عبدى حضر)) ؛ فتُعظِّم شأنك .

٤ ـ أو تعظيماً لشأن المُضاف .

كقولك : ((عبد الخليفة ركب)) ؛ فتُعظِّم شأن العبد .

٥ ـ أو لشأن غيرهما .

كقولك : ((عبد السُّلطان عند فلان)) ؛ فتُعظِّم شأن فُلان .

٦ ـ أو تحقيراً ؛ نحو : ((ولد الحَجَّام حضر)) .

٧ ـ وإما لاعتبار آخر مناسب .

...

ـ أغراض تنكير المسند إليه :

وأما تنكيره :

١ ـ فللإفراد ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِن أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ﴾ ؛ أى : فرد من أشخاص الرِّجال .

٢ ـ أو للنوعيَّة ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ ؛ أى : نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس ؛ وهو غطاء التعامى عن آيات الله .

...

ـ ومن تنكير غير المسند إليه :

١ ـ للإفراد : قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَمَاً لِرَجُلٍ ﴾ .

٢ ـ وللنوعيَّة: قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ ؛ أى: نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة ؛ كأنه قيل: ((لتجدنهم أحرص الناس وإن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم فى الماضي والحاضر حياة فى المستقبل)) ؛ فإن الإنسان لا يُوصف بالحرص على شىءٍ ؛ إلاَّ إذا لم يكن ذلك الشىء موجوداً له حال وصفه بالحرص عليه .

وقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ :

يحتمل الإفراد والنوعيَّة ؛ أى: خلق كل فرد من أفراد الدواب من نُطفةٍ مُعيَّنة ؛ أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه .

٣ـ أو للتعظيم والتهويل ؛ أو للتحقير: أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حَدٍّ لا يمكن معه أن يُعرف .

كقول ابن أبى السمط:

لَهُ حَاجِبٌ عَن كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ

وَلَيْسَ لَهُ عَن طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبُ .

أى: له حاجب أىُّ حاجب ؛ وليس له حاجب ما .

٤ ـ أو للتكثير:

كقولهم: ((إن له لإبلاً ؛ وإن له لغنماً)): يُريدون الكثرة .

٥ ـ أو للتقليل:

كقوله تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾

أى: وشىء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله؛ لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح؛ ولأن العبد إذا علم أن مولاه راضٍ عنه فهو أكبر فى نفسه مما وراءه من النِّعَم؛ وإنما تهنأ له برضاه؛ كما أنه إذا علم بسُخطه تنغَّصت عليه؛ ولم يجد لها لذَّة؛ وإن عظُمت.

وقد جاء للتعظيم والتكثير جميعاً؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾؛ أى: رُسُلٌ ذوو عدد كثير؛ وآيات عظام؛ وأعمار طويلة؛ ونحو ذلك.

...

ـ أغراض وصف المسند إليه:

وأما وصفه:

١ ـ فلكون الوصف تفسيراً له كاشفاً عن معناه؛ كقولك: ((الجسم الطويل العريض العميق مُحتاج إلى فراغ يشغله))؛ ونحوه فى الكشف؛ قول أوس:

الأَلْمَعِىُّ الَّذِى يَظُنُّ بِكَ الظَّـ

ـنَّ كَأَن قَد رَأَى وَقَد سَمِعَا.

٢ ـ أو لكونه مخصصاً له؛ نحو: ((زيد التاجر عندنا)).

٣ ـ أو لكونه مدحاً له، كقولنا: ((جاء زيد العالم))؛ حيث يتعيَّن فيه ذكر زيد قبل ذكر العالم.

٤ ـ أو لكونه ذَمَّاً له ؛ كقولنا : ((ذهب زيد الفاسق)) ؛ حيث يتعيَّن فيه ذكر زيد قبل ذكر الفاسق .

٥ ـ أو لكونه تأكيداً له ؛ كقولك : ((أمس الدابر كان يوماً عظيماً)) .

٦ ـ أو لكونه بياناً له ؛ كقوله تعالى :

﴿ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ .

...

ـ أغراض توكيد المسند إليه :

وأما توكيده :

١ ـ فللتقرير .

٢ ـ أو لدفع توهُّم التجوُّز أو السهو ؛ كقولك : ((عرفت أنا ؛ وعرفت أنت ؛ وعرف زيد زيد)) .

٣ ـ أو عدم الشُّمول ؛ كقولك : ((عرفني الرَّجُلان كلاهما ؛ أو الرِّجَال كلهم)) .

...

ـ أغراض عطف البيان :

وأما بيانه وتفسيره ؛ فلإيضاحه باسم مختص به ؛ كقولك : ((قدم صديقك خالد)).

...

ـ أغراض الإبدال من المسند إليه :

وأما الإبدال منه : فلزيادة التقرير والإيضاح ؛ نحو : ((جاءنى زيد أخوك ؛ وجاء القوم أكثرهم ؛ وسُلِب عمرو ثوبه)) .

...

ـ أغراض عطف النَّسَق :

وأما العطف :

١ ـ فلتفصيل المسند إليه مع اختصار ؛ نحو : ((جاء زيد وعمرو وخالد)) .

٢ ـ أو لتفصيل المسند مع اختصار ؛ نحو : ((جاء زيد فعمرو ـ أو : ثُمَّ عمرو ـ)) أو ((جاء القوم حتَّى خالد)) .

ولابُدَّ فى ((حتى)) من تدريج ؛ كما ينبئ عنه قول الشَّاعر :

وَكُنْتُ فَتَىً مِن جُنْدِ إِبْلِيسَ فَارْتَقَى بِيَ الحَالُ حَتَّى صَارَ إِبْلِيسُ مِن جُنْدِى .

٣ ـ أو لِرَدِّ السَّامع عن الخطأ فى الحُكم إلى الصواب ؛ كقولك : ((جاءنى زيد لا عمرو)) لمن اعتقد أن عمراً جاءك دُون زيد ؛ أو أنهما جاءاك جميعاً .

وقولك : ((ما جاءنى زيد لكن عمرو)) لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو .

٤ ـ أو لصرف الحُكم عن محكوم له إلى آخر ؛ نحو : ((جاءنى زيد بل عمرو)) و ((ما جاءنى زيد بل عمرو)) .

٥ ـ أو للشك فيه أو التشكيك ؛ نحو : ((جاءنى زيد أو عمرو ؛ أو : إما زيد وإما

عمرو ؛ أو : إما زيد أو عمرو)) .

٦ ـ أو للإبهام ؛ كقوله تعالى : ((وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدَىً أَوْ فِى ضَلالٍ مُبِينٍ))

٧ ـ أو للإباحة أو التخيير : وهو أن يُفيد تُبُوت الحُكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب ؛ مثالهما قولك : ((ليدخل الدار زيد أو عمرو)) ؛

والفرق بينهما واضح ؛ فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان بهما أو بها جميعاً .

...

ـ أغراض ضمير الفصل :

وأما توسُّط الفصل بينه وبين المسند ؛ فلتخصيصه به ؛ كقولك : ((زيد هو المنطلق)) أو : ((هو أفضل من عمرو)) أو : ((هو خير منه)) أو : ((هو يذهب)) .

...

ـ أغراض التقديم :

وأما تقديمه ؛ فلكون ذكره أهم :

١ ـ إما لأنه الأصل ولا مُقتضى للعُدُول عنه .

٢ ـ وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السَّامع ؛ لأن فى المبتدأ تشويقاً إليه ؛ كقول الشاعر :

وَالَّذِى حَارَت البَرِيَّةُ فِيهِ

حَيَوانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِن جَمَادِ .

وهذا أولى من جعله شاهداً ؛ لكون المسند إليه موصولاً .

٣ ـ وإما لتعجيل المسرَّة أو المساءة ؛ لكونه صالحاً للتفاؤل أو التطيُّر ؛ نحو : ((سعد فى دارك ؛ والسَّفَّاح فى دار صديقك)) .

٤ ـ وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر ؛ أو أنه يُستلذ ؛ فهو إلى الذكر أقرب .

٥ ـ وإما لنحو ذلك .

٦ ـ وفى تكذيب مُدَّعٍ ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ ؛ فإن قولهم ((آمنا)) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به .

٧ ـ وفيما يقتضى الدليل أن لا يكون ؛ كقوله تعالى : ((وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ)) ؛ فإن مُقتضى الدليل أن لا يكون ما يُتخذ إلهاً مخلوقاً .

٨ ـ وفيما يُستغرب ؛ كقولك : ((ألا تعجب من فلان ؟!! يدعى العظيم وهو يَعْيَا باليسير)) .

٩ ـ وفى الوعد والضمان ؛ كقولك للرجل : ((أنا أكفيك ؛ أنا أقوم بهذا الأمر)) ؛ لأن من شأن من تَعِدُه وتضمن له أن يعترضه الشَّكُّ فى إنجاز الوعد والوفاء بالضمان ؛ فهو من أحوج شىء إلى التأكيد .

١٠ ـ وفى المدح والافتخار : لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويُبعدهم عن الشُّبهة ؛ وكذلك المفتخر ؛ أما المدح فكقول الحماسىِّ :

هُم يَفْرِشُونَ اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّة .

ومِمَّا يُرَى تقديمه كاللازم لفظ ((مثل)) إذا استُعمل كناية من غير تعريض ؛ كما فى قولنا : ((مثلك لا يبخل)) ؛ ونحوه مما لا يُراد بلفظ ((مثل)) غير ما أُضِيفَ إليه ؛ ولكن أُريد أن من كان على الصفة التى هو عليها كان من مُقتضى القياس ومُوجب العُرف أن يفعل ما ذكر أو ألا يفعل ؛ ولكون المعنى هذا .

قال الشاعر :

مِثْلُكَ يَثْنِى الحُزْنَ عَن صَوْبِهِ

وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَن غَرْبِهِ .

وكذلك حُكم ((غير)) إذا سُلك به هذا المسلك ؛ فقيل : ((غيرى يفعل ذلك)) على معنى : ((إنى لا أفعله)) فقط من غير إرادة التعريض بإنسان .

وعليه قول الشَّاعر :

غَيْرِى بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ .

فإنه معلوم أنه لم يرد أن يُعرِّض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع ؛ بل أراد أنه ليس ممن ينخدع .

واستعمال ((مثل)) و ((غير)) هكذا مركوز فى الطباع ؛ وإذا تصفَّحت الكلام وجدتهما يُقدَّمان أبداً على الفعل إذا نُحِى بهما نحو ما ذكرناه ؛ ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يُقدَّما ؛ والسِّرُّ فى ذلك أن تقديمهما يُفيد تقوِّى الحُكم.

...

ـ أغراض تأخير المسند إليه :

وأما تأخيره ؛ فلاقتضاء المقام تقديم المسند .

ـ تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر :

ـ وضع المضمر موضع المظهر :

هذا كله مقتضى الظاهر ؛ وقد يُخرَّج المسند إليه على خلافه ؛ فيوضع المضمر موضع المظهر ؛ كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظاً أو قرينة حال : ((نعم رَجُلاً زيد ؛ وبئس رَجُلاً عمرو)) مكان ((نِعْمَ الرَّجُل وَبِئْسَ الرَّجُل)) ؛ على قول من لا يرى الأصل : ((زيد نعم رَجُلاً ؛ وعمرو بئس رَجُلاً)) ؛ وقولهم : ((هو زيد عالم ؛ وهى عمرو شجاع)) مكان ((الشأن زيد عالم ؛ والقصة عمرو شجاع)) ؛ ليتمكَّن فى ذهن السامع ما يعقبه ؛ فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنىً بَقِىَ مُنتظراً لعُقبى الكلام كيف تكون ؟ ؛ فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكُّن ؛ وهو السِّرُّ فى التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة ؛ قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ؛ وقال : ﴿ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ ﴾ ؛ وقال : ﴿ فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾ .

ـ وضع المظهر موضع المضمر :

وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمر ؛ فإن كان المظهر اسم إشارة فذلك إما :

١ ـ لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع ؛ كقول الشَّاعر :

كَم عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَت مَذَاهِبُهُ

وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا .

هَذَا الَّذِى تَرَكَ الأَوْهَامَ حَائِرَةً

وَصَيَّرَ العَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقَا .

٢ ـ وإما للتهكُّم بالسَّامع ؛ كما إذا كان فاقد البصر ؛ أو لم يكن ثَمَّ مشار إليه أصلاً.

٣ ـ وإما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يُدرك غير المحسوس بالبصر ؛ أو على كمال فطانته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره ؛ وإما لادعاء أنه كَمُلَ ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر .

٤ ـ وإما لنحو ذلك .

وإن كان المظهر غير اسم إشارة ؛ فالعدول إليه عن المضمر ؛ إما :

١ـ لزيادة التمكين ؛ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ؛ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ .

٢ ـ وإما لإدخال الرَّوْع فى ضمير السامع وتربية المهابة .

٣ ـ وإما لتقوية داعى المأمور .

مثالهما قول الخُلفاء : ((أمير المؤمنين يأمرك بكذا)) .

٤ ـ وإما للاستعطاف .

كقول الشَّاعر:

إِلَهِى !! عَبْدُكَ العَاصِى أَتَاكَا .

٥ ـ وإما لنحو ذلك .

...

ـ الالتفات:

قال السكاكيُّ:

((هذا غير مختص بالمسند إليه؛ ولا بهذا القدر؛ بل التكلُّم والخطاب والغيبة مُطلقاً؛ ينقل كل واحد منها إلى الآخر؛ ويسمى هذا النقل: التفاتاً عند علماء المعانى))

كقول ربعية بن مقروم:

بَانَت سُعَادُ؛ فَأَمْسَى القَلْبُ مَعْمُودَا

وَأَخْلَفَتْكَ ابْنَةُ الحُرِّ المَوَاعِيدَا .

فالتفت كما ترى؛ حيث لم يقل: ((وأخلفتنى)) .

والمشهور عند الجمهورِ أن الالتفات: هو التعبير عن معنى بطريق من الطُّرق الثلاثة؛ بعد التعبير عنه بطريق آخر منها .

وهذا أخص من تفسير السكاكيِّ؛ لأنه أراد بالنقل أن يُعبَّر بطريق من هذه الطُّرق عما عبر عنه بغيره؛ أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها؛ فكل التفات عندهم التفات عنده؛ من غير عكس .

أ ـ مثال الالتفات من التكلُّم إلى الخطاب: قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ .

ب ـ ومن التكلُّم إلى الغيبة: قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ؛ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾.

جـ ـ ومن الخطاب إلى التكلُّم: قول علقمة بن عبدة:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الحِسَانِ طَرُوبُ

بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ .

يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَد شَطَّ وَلْيُهَا

. ؛ وَعَادَت عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ .

د ـ ومن الخطاب إلى الغيبة: قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾.

ر ـ ومن الغيبة إلى التكلُّم: قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ ﴾ .

ز ـ ومن الغيبة إلى الخطاب: قوله تعالى: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ؛ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ .

ـ بلاغة الالتفات:

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام؛ ووجه حُسْنِهِ هو أن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب؛ كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع؛ وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أُسلُوبٍ واحدٍ .

ـ التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى :

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى ؛ تنبيهاً على تحقُّق وقوعه ؛ وأن ما هو لوقوع كالواقع ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَنُفِخَ فِى الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى السَّمَاوَاتِ وَمَن فِى الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاءَ اللَّهُ﴾ ؛ وقوله : ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُم فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدَاً ﴾ ؛ وقوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ﴾ : جعل المتوقع الذي لابُدَّ من وقوعه بمنزلة الواقع .

ـ ومثله التعبير عنه باسم الفاعل :

كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ .

ـ وكذا باسم المفعول :

كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾ .

...

ـ القلب :

كقول العرب : ((عرضت الناقة على الحوض)) ؛ وَرَدَّهُ مُطلقاً قومٌ ؛ وَقَبِلَهُ مُطلقاً قومٌ .

والرَّاجِحُ ؛ أنه إن تضمَّن اعتباراً لطيفاً قُبِلَ ؛ وَإِلاَّ رُدَّ .

أما الأول ؛ فكقول رؤبة :

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٌ أَرْجَاؤُهُ

كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

أى : كأن لون سمائه لغُبرتها لون أرضه ؛ فعكس التشبيه للمُبالغة .

وأما الثانى ؛ فكقول عروة بن الورد :

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِى وَمَالِى

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ ليس وارداً على القلب ؛ إذ ليس فى تقدير القلب فيه اعتبار لطيف ؛ وكذا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ ؛ وكذا قوله تعالى : ﴿ اذْهَبْ بِكِتَابِى هَذَا فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ .

فأصل الأول : أردنا إهلاكها ؛ فجاءها بأسنا ؛ أى : إهلاكنا .

وأصل الثانى : ثُمَّ أراد الدُّنوَّ من مُحَمَّد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم - ؛ فتدلى فتعلق عليه فى الهواء .

ومعنى الثالث : تَنَحَّ عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه ؛ ليكون ما يقولونه بمسمَعٍ منك ؛ فانظر ماذا يرجعون ؛ فيُقال : إنه دخل عليها من كُوَّة ؛ فألقى الكتاب إليها وتوارى فى الكُوَّة .

- البَابُ الثَّالِث :

- أَحْوَالُ المُسْنَد

ـ حذف المسند :

أغراض الحذف :

أما تركه ؛ فلنحو ما سبق فى باب المسند إليه :

١ ـ من تخييل العُدُول إلى أقوى الدليلين .

٢ ـ ومن اختبار تنبُّه السامع عند قيام القرينة ؛ أو مقدار تنبُّهه .

٣ ـ ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر :

أ ـ إما مع ضيق المقام ؛ كقوله :

فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ .

أى : وقيار كذلك .

ب ـ وإمَّا بدُون الضيق ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ ـ على وجه ـ ؛ أى : والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ؛ ويجوز أن يكون جملة واحدة ؛ وتوحيد الضمير ؛ لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله ؛ فكانا فى حُكم مَرضِىٍّ واحد .

واعلم أن الحذف لابُدَّ له من قرينة ؛ كوقوع الكلام جواباً عن سؤال :

١ـ إما محقق ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ ؛ وقوله : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ .

٢ ـ وإما مقدر؛ نحو: قراءة من قرأ: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ؛ رِجَالٌ﴾ ؛ وقوله: ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ : ببناء الفعل ((يسبَّح)) و ((يوحَى)) للمفعول .

...

ـ أغراض الذكر:

وأما ذكره:

١ ـ فإما لنحو ما مَرَّ فى باب المسند إليه من زيادة التقرير؛ وللتعريض بغباوة السامع؛ والاستلذاذ؛ والتعظيم؛ والإهانة؛ وبسط الكلام .

٢ ـ وإما ليتعيَّن كونه اسماً؛ فيُستفاد منه الثبوت .

٣ ـ أو كونه فعلاً؛ فيُستفاد منه التجدُّد .

٤ ـ أو كونه ظرفاً؛ فيُورِث احتمال الثُّبوت والتجدُّد .

٥ ـ وإما لنحو ذلك .

...

ـ أغراض المسند:

أغراض الإفراد:

وأما إفراده: فلكونه غير سببىٍّ مع عدم إفادة تقوِّى الحُكم؛ كقولك: ((زيد مُنطلق؛ وقام عمرو))؛ والمراد بالسببى؛ نحو: ((زيد أبوه منطلق)) .

...

ـ أغراض كون المسند فعلاً أو اسماً :

وأما كونه فعلاً : فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يُمكن مع إفادة التجدُّد .

وأما كونه اسماً : فلإفادة عدم التقييد والتجدُّد .

ومن البيِّن فيهما قول الشاعر :

لا يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوبُ صُرَّتَنَا

لَكِن يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ .

وقوله :

أَوَكُلَّمَا وَرَدَت عُكَاظَ قَبِيلَةٌ

بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُم يَتَوَسَّمُ .

إذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مُطلقاً من غير اعتبار تجدُّده وحدُوثه .

ومعنى الثانى على توسُّم وتأمُّل ونظر يتجدد من العريف هناك .

ـ أغراض تقييد الفعل بمفعول ونحوه ؛ وترك تقييد الفعل :

وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه ؛ فلتربية الفائدة ؛ كقولك : ((ضربت ضرباً شديداً ؛ وضربت زيداً ؛ وضربت يوم الجمعة ؛ وضربت أمامك ؛ وضربت تأديباً ؛ وضربت بالسوط ؛ وجلست والساريةَ ؛ وجاء زيد راكباً ؛ وطاب زيد نفساً ؛ وما ضرب إلا زيد ؛ وما ضربت إلا زيداً)) .

والمقيد فى نحو: ((كان زيد قائماً)) هو ((قائماً)) لا ((كان)) .

وأما ترك تقييده ؛ فلمانع من تربية الفائدة .

...

ـ أغراض تقييد الفعل بالشرط: ((إن)) ؛ و ((إذا)) ؛ و ((لو))

وأما تقييده بالشَّرط: فلاعتبارات لا تُعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل ؛ وقد بُيِّن ذلك فى علم النحو ؛ ولكن لابُدَّ من النظر ههنا فى: ((إن ؛ وإذا ؛ ولو)) .

أما ((إن ؛ و: إذا)) فهما للشرط فى الاستقبال ؛ لكنهما يفترقان فى شيءٍ: وهو أن الأصل فى ((إن)) ألا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه ؛ كما تقول لصاحبك: ((إن تُكرمنى أُكرمك)) وأنت لا تقطع بأنه يكرمك .

والأصل فى ((إذا)) أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه ؛ كما تقول: إذا زالت الشمس آتيك ؛ ولذلك كان الحُكم النَّادر موقعاً لـ ((إن)) ؛ لأن النادر غير مقطوع به فى غالب الأمر ؛ وغلب لفظ الماضى مع ((إذا)) لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع نظراً إلى اللفظ ؛ قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ ؛ أتى فى جانب الحسنة بلفظ ((إذا)) ؛ لأن المُراد بالحسنة الحسنة المُطلقة التى حُصولها مقطوع به ؛ ولذلك عُرِّفَت تعريف الجنس .

وأتى فى جانب السيئة بلفظ ((إن)) ؛ لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ؛ ولذلك نُكِّرَت .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾ بعد قوله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾ أى : أعرض عن شُكر الله وذهب بنفسه وتكبَّر وتعظَّم ؛ فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير فى ((مسه)) للمُعْرِض المُتكبِّر ؛ ويكون لفظ ((إذا)) للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشَّرِّ مقطوعاً به .

وقد تُستعمل ((إن)) فى مقام القطع بوقوع الشرط لنُكتةٍ :

١ - كالتجاهل ؛ لاستدعاء المقام إيَّاه .

٢ - وكعدم جزم المخاطب ؛ كقولك لمن يُكذِّبك فيما تخبر : ((إن صدقتُ فقل لى ماذا تفعل ؟)) .

٣ - وكتنزيله منزلة الجاهل ؛ لعدم جريه على مُوجب العلم ؛ كما تقول لمن يُؤذى أباه : ((إن كان أباك فلا تؤذه)) .

٤ - وكالتوبيخ على الشرط ؛ وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلعه عن أصله لا يصلح إلا لفرضه كما يفرض المحال لغرض ؛ كقوله تعالى :

﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحَاً أَنْ كُنْتُمْ قَوْمَاً مُسْرِفِينَ ﴾ فيمن قرأ ((إِنْ)) بالكسر لقصد التوبيخ والتجهيل فى ارتكاب الإسراف ؛ وتصوير أن الإسراف من

العاقل فى هذا المقام واجب الانتفاء ؛ حقيقٌ ألا يكون ثبوته له إلا على مُجرَّد الفرض .

٥ ـ وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به ؛ ومجيء قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا ﴾ بـ ((إن)) يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها ؛ ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطَبين على المرتابين منهم ؛ فإنه كان فيهم من يعرف الحق ؛ وإنما ينكر عناداً .

والتغليب بابٌ واسعٌ يجرى فى فُنُونٍ كثيرةٍ ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾ أُدخل شعيب ـ عليه السَّلام ـ فى : ﴿ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾ بحكم التغليب ؛ إذ لم يكن شُعيب فى ملتهم أصلاً . ومثله قوله تعالى : ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾ : عُدَّت الأنثى من الذكور بحكم التغليب .

وكقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ ﴾ : عُدَّ إبليس من الملائكة بحكم التغليب .

...

ـ أغراض تنكير المسند :

وأما تنكيره :

١ـ فإما لإرادة عدم الحصر والعهد ؛ كقولك : ((زيد كاتب ؛ وعمرو شاعر)) .

٢ ـ وإما للتنبيه على ارتفاع شأنه أو انحطاطه ـ على ما مَرَّ فى المسند إليه ـ ؛ كقوله تعالى: ﴿ هُدَىً لِلْمُتَّقِينَ﴾ ؛ أى: هُدى لا يُكْتَنَه كُنْهُه .

...

ـ أغراض التخصيص بالإضافة والوصف ؛ وتركه:

وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف: فلتكون الفائدة أتم .

وأما ترك تخصيصه بهما ؛ فظاهرٌ مما سبق .

...

ـ تعريف المسند:

غرض التعريف:

وأما تعريفه: فلإفادة السامع:

١ ـ إما حُكماً على أمرٍ معلومٍ له بطريقٍ من طُرق التعريف بأمرٍ آخر معلوم له كذلك .

٢ ـ وإما لإفادته لازم حكم بين أمرين كذلك .

تفسير هذا ؛ أنه قد يكون للشىء صفتان من صفات التعريف ؛ ويكون السامع عالماً باتِّصافه بإحداهما دُون الأخرى ؛ فإذا أردت أن تُخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ ؛ وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً ؛ فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية ؛ كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيداً وهو يعرفه بعينه واسمه ؛ ولكن لا يعرف أنه أخوه ؛ وأردت أن

تُعرِّفه أنه أخوه ؛ فتقول له : ((زيد أخوك)) ؛ سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف أن زيداً أخوه ؛ أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً ؛ وإن عرف أن له أخاً فى الجُملة ؛ وأردت أن تُعيِّنه عنده قُلتَ : ((أخوك زيد)) ؛ أما إذا لم يعرف أن له أخاً أصلاً فلا يُقال ذلك ؛ لامتناع الحُكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطَب أصلاً ؛ فظهر الفرق بين قولنا :

((زيد أخوك)) وقولنا : ((أخوك زيد)) .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه ؛ وعرف أنه كان من إنسان انطلاق ؛ ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره ؛ فأردت أن تعرفه أن زيداً هو ذلك المُنطلق ؛ فتقول : ((زيد المنطلق)) ؛ وإن أردت أن تعرفه أن ذلك

المنطلق هو زيد قُلتَ : ((المنطلق زيد)) .

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه ؛ وهو يعرف معنى جنس المنطلق ؛ وأردت أن تُعرِّفه أن زيداً متصف به ؛ فتقول : ((زيد المنطلق))

وإن أردت أن تُعيِّن عنده جنس المنطلق قُلتَ : ((المنطلق زيد)) .

لا يُقال : ((زيد)) دال على الذات ؛ فهو متعين للابتداء - تقدم أم تأخر - ((والمنطلق)) دال على أمر نسبى ؛ فهو متعين للخبرية - تقدم أو تأخر - ؛ لأنا نقول : ((المنطلق)) لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذى له الانطلاق ؛ وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً ؛ و ((زيد)) لا يجعل خبراً إلا بمعنى

صاحب اسم ((زيد)) ؛ وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ .

ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حُكم عليه به ؛ كقول الخنساء :

إِذَا قَبُحَ البُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ
رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلا .

وقد يفيد قصره :

١ ـ إما تحقيقاً ؛ كقولك : ((زيد الأمير)) إذا لم يكن أمير سواه .

٢ ـ وإما مُبالغةً : لكمال معناه فى المحكوم عليه ؛ كقولك : ((عمرو الشجاع)) أى : الكامل فى الشجاعة ؛ فتُخرج الكلام فى صورةٍ تُوهِم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه ؛ لعدم الاعتداد بشجاعة غيره ؛ لقصورها عن رُتبة الكمال .

ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مُطلقاً ؛ أى : من غير اعتبار تقييده بشىءٍ ؛ وقد يكون الجنس ؛ باعتبار تقييده بظرف أو غيره ؛ كقولك : ((هو الوفىُّ حين لا تظن نفسٌ بنفسٍ خيراً)) ؛ فإن المقصور هو الوفاء فى هذا الوقت لا الوفاء مُطلقاً .

وهذه الوجوه الثلاثة ـ أعنى : العهد ؛ والجنس للقصر تحقيقاً ؛ والجنس للقصر مُبالغةً ـ تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها على ما حُكم عليه بالمُعرَّف بخلاف المُنكَّر ؛ فلا يُقال : ((زيد المنطلق وعمرو)) ؛ ولا : ((زيد الأمير وعمرو)) ؛ ولا ((زيد الشجاع وعمرو)) .

...

ـ أغراض كون المسند جملة :

وأما كونه جُملة :

١ ـ فإما لإرادة تقوِّى الحُكم بنفس التركيب كما سبق .

٢ ـ وإما لكونه سببيًّا ـ وقد تقدَّم بيان ذلك ـ .

وفعليتها لإفادة التجدُّد ؛ واسميتها لإفادة الثُّبوت ؛ فإن من شأن الفعليَّة أن تدل على التجدُّد ؛ ومن شأن الاسميَّة أن تدل على الثُّبوت ؛ وعليهما قول رَبِّ العِزَّة : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ ﴾ .

إذ أصل الأول : ((نسلم عليك سلاما)) ؛ وتقدير الثانى : ((سلام عليكم)) ؛ كأن إبراهيم ـ عليه السَّلام ـ قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه بهِ أخذاً بأدب الله تعالى فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ .

...

ـ شرطيَّة جملة المسند : وشرطيتها لما مرَّ .

ـ وظرفيَّتها : لاختصار الفعليَّة ؛ إذ هى مقدرة بالفعل على الأصح .

ـ أغراض تأخير وتقديم المسند :

ـ أغراض التأخير :

وأما تأخيره ؛ فلأن ذكر المسند إليه أهم كما سبق .

ـ أغراض التقديم :

وأما تقديمه :

١ ـ فإما لتخصيصه بالمسند إليه ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ وقولك : ((قائم هو)) لمن يقول : ((زيد إما قائم أو قاعد)) ؛ فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما .

ومنه قولهم : ((تميميٌّ أنا)) .

وعليه قوله تعالى : ﴿ لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ ؛ أى : بخلاف خُمور الدُّنيا فإنها تغتال العُقول ؛ ولهذا لم يقدم الظرف فى قوله تعالى : ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ؛ لئلا يُفيد ثُبوت الرَّيْب فى سائر كتب الله تعالى .

٢ ـ وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت ؛ كقول الشَّاعر :

لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا

وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِى الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾ .

٣ ـ وإما للتفاؤل .

٤ ـ وإما للتشويق إلى ذكر المسند إليه ؛ كقول الشَّاعر :

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَا وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالقَمَرُ .

- البَابُ الرَّابِع :

أَحْوَالُ مُتَعَلَّقَاتِ الفِعْل

ـ حال الفعل مع المفعول والفاعل :

حال الفعل مع المفعول ؛ كحاله مع الفاعل :

فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تُفيد وقوعه منه ؛ لا أن تفيد وجوده فى نفسه فقط ؛ كذلك إذا عدَّيته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه ؛ لا أن تفيد وجوده فى نفسه فقط ؛ فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليُعلم التباسه بهما ؛ فعمل الرفع فى الفاعل ليُعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ؛ والنصب فى المفعول ليُعلم

التباسه به من جهة وقوعه عليه .

أما إذا أُريد الإخبار بوقوعه فى نفسه من غير إرادة أن يُعلم ممن وقع فى نفسه أو على من وقع ؛ فالعبارة عنه أن يُقال : كان ضرب ؛ أو وقع ضرب ؛

أو وُجد ؛ أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجُود المُجرَّد .

...

ـ أغراض حذف المفعول به :

وإذا تقرر هذا ؛ فنقول :

الفعل المُتعدِّى إذا أُسند إلى فاعله ولم يُذكَر له مفعول ؛ فهو على ضربين :

ـ الأول: أن يكون الغرض إثبات المعنى فى نفسه للفاعل على الإطلاق؛

أو نفيه عنه كذلك .

وقولنا: ((على الإطلاق)) ؛ أى: من غير اعتبار عُمومه وخصوصه ؛ ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ؛ فيكون المتعدى حينئذٍ بمنزلة اللازم ؛ فلا يُذكر له مفعول ؛ لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ؛ ولا يُقدَّر أيضاً ؛ لأن المُقدَّر فى حُكم المذكور .

وهذا الضرب قسمان:

١ ـ لأنه إما أن يجُعل الفعل مُطلقاً كناية عن الفعل ؛ مُتعلّقاً بمفعولٍ مخصوصٍ دلّت عليه قرينة ؛ أو لا .

٢ ـ كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾ ؛

أى: من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث .

قال السكاكىُّ: ثم إذا كان المقام خطابيًّا لا استدلاليًّا ؛ أفاد العُموم فى أفراد الفعل بعِلَّة إيهام أن القصد إلى فردٍ دُون فردٍ آخر مع تحقُّق الحقيقة فيهما تحكُّم .

ثُمَّ جعل قولهم فى المُبالغة: ((فُلانٌ يُعطى ويمنع ؛ ويصل ويقطع)) مُحتملاً لذلك ؛ ولتعميم المفعول .

وعدَّهُ الشيخ عبد القاهر مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير إشعارٍ بشىءٍ من ذلك .

والأول كقول البُحترىِّ يمدح المعتز ويُعرِّض بالمستعين بالله :

شَجْو حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ

أَن يَرَى مُبْصِرٌ وَيسْمَعَ وَاعِى .

أى : أن يكون ذا رُؤيةٍ وذا سمعٍ .

يقول : محاسن الممدوح وآثاره لم تخف على من له بصرٌ لكثرتها واشتهارها ؛ ويكفى فى معرفة أنها سببٌ لاستحقاقه الإمامة دُون غيره أن يقع عليها بصر ويعيها سمع ؛ لظهور دلالتها على ذلك لكل أحد ؛ فحُسَّاده وأعداؤه يتمنون ألا يكون فى الدُّنيا من له عين يُبصر بها وأُذن يسمع بها كى يخفى استحقاقه للإمامة ؛ فيجدوا بذلك سبيلاً إلى مُنازعته إيَّاها .

فجعل كما ترى مُطلق الرُّؤية كناية عن رُؤية محاسنه وآثاره ؛ ومُطلق السماع كناية عن سماع أخباره .

وكقول عمرو بن معديكرب :

فَلَو أَنَّ قَوْمِى أَنْطَقَتْنِى رِمَاحُهُم

نَطَقْتُ ؛ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ .

لأن غرضه أن يُثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس للألسُن عن النُّطق بمدحهم والافتخار بهم ؛ حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه ؛ وهو أنها أجرَّته .

وكقول طُفيل الغنوىِّ لبنى جعفر بن كلاب :

جَزَى اللهُ عَنَّا جَعْفَرَاً حِينَ أُزْلِقَت

بِنَا نَعْلُنَا فِى الوَاطِئِينَ ؛ فَزَلَّتِ .

أَبُوا أَن يَمَلُّونَا وَلَو أَنَّ أُمَّنَا... ؛

تُلاقِى الَّذِى لاقَوْهُ مِنَّا لَمَلَّتِ .

هُمُ خَلَطُونَا بِالنُّفُوسِ وَأَلجَئوا

إِلَى حُجُرَاتٍ : أَدْفَأَت وَأَظَلَّتِ .

فإن الأصل : ((لملتنا ؛ وأدفأتنا ؛ وأظلتنا)) ؛ إلاَّ أنه حذف المفعول من هذه المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية .

فإن قُلْتَ : لا شَكَّ أن قوله : ((ألجئوا)) أصله : ((ألجئونا)) ؛ فلأى معنى حُذف المفعول منه؟ .

قُلْتَ : الظَّاهر أن حذفه لمُجرَّد الاختصار ؛ لأن حُكمه حُكم ما عُطف عليه ؛ وهو قوله : ((خلطونا)) .

ـ الضرب الثانى : أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعول ؛ فيجب تقديره بحسب القرائن .

ثم حذفه من اللفظ : إما للبيان بعد الإبهام ؛ كما فى فعل المشيئة إذا لم يكن فى تعلُّقه بمفعوله غرابة ؛ كقولك : لو شئت جئت ؛ أو لم أجئ ؛ أى : لو شئت المجىء أو

عدم المجيء ؛ فإنك متى قُلت : ((لو شئت)) علم السامع أنك علَّقتَ المشيئة بشيءٍ ؛ فيقع فى نفسه أن هُنا شيئاً تعلَّقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون ؛ فإذا قُلت : ((جئت أو لم أجئ)) عرف ذلك الشيء ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ؛ وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ .

وقول البُحترىِّ :

لَو شِئْتَ لَم تُفْسِد سَمَاحَةَ حَاتِمٍ

كَرَمَاً وَلَم تَهْدِم مَآثِرَ خَالِدِ .

فإن كان فى تعلُّق الفعل به غرابة ذكرت المفعول لتقرره فى نفس السامع وتؤنسه به ؛ يقول الرَّجُل يُخبر عن عِزِّهِ : لو شئتُ أن أَرُدَّ على الأمير رددت ؛

وإن شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته .

وعليه قول الشاعر :

وَلَو شِئْتُ أَن أَبْكِى دَمَاً لَبَكَيْتُهُ

عَلَيْهِ ؛ وَلَكِن سَاحَةَ الصَّبْرِ أَوْسَعُ .

فأما قول أبى الحُسَيْن علىِّ بن أحمد الجوهرىِّ أحد شُعراء الصاحب ابن عبَّاد :

فَلَم يُبْقِ مِنِّى الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِى

فَلَو شِئْتُ أَن أَبْكِى بَكَيْتُ تَفَكُّرَا .

فليس منه ؛ لأنه لم يُرد أن يقول : فلو شئت أن أبكى تفكُّراً بكيت تفكُّراً ؛ ولكنه أراد أن يقول : أفنانى النُّحول فلم يُبقِ مِنِّى وفىَّ غير خواطر تجول ؛ حتى لو شئت البُكاء فمريت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم أجده ؛ ولخرج منها بدل الدمع التفكُّر ؛ فالمراد بالبُكاء فى الأول الحقيقىّ ؛

وفى الثانى غير الحقيقىّ ؛ فالثانى لا يصلح لأن يكون تفسيراً للأول .

وإما لدفع أن يتوهم السامع فى أول الأمر إرادة شىء غير المُراد ؛ كقول البُحترىِّ :

وَكَم ذُدتَ عَنِّى مِن تَحَامُلِ حَادِثٍ

وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى العَظْمِ .

إذ لو قال : ((حززن اللحم)) لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحَزَّ كان فى بعض اللحم ولم ينته إلى العظم ؛ فترك ذكر اللحم ليبرئ السامع من هذا الوهم ؛ ويصور فى نفسه من أول الأمر أن الحَزَّ مضى فى اللحم حتى لم يُرَدَّهُ إلا العظم .

وإما لأنه أُريد ذكره ثانياً على وجهٍ يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه ؛ إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه ؛ كقول البُحترىِّ :

قَد طَلَبْنَا فَلَم نجِد لَكَ فِى السُّؤْ

دَدِ وَالمَجدِ وَالمَكَارِمِ مِثْلا !! .

أى : قد طلبنا لك مثلاً فى السُّؤدد والمجد والمكارم ؛ فحذف المثل ؛ إذ كان غرضه أن يوقع نفى الوجود على صريح لفظ المثل .

ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذُو الرُّمَّة فى قوله :

وَلَم أَمْدَح لأُرْضِيْهُ بِشِعْرِى

لَئِيمَاً أَن يَكُونَ أَصَابَ مَالا .

فإنه أعمل الفعل الأول الذى هو ((أمدح)) فى لفظ اللئيم ؛ والثانى الذى هو ((أرضى)) فى ضميره ؛ إذ كان غرضه إيقاع نفى المدح على اللئيم صريحاً دون الإرضاء .

ويجوز أن يكون سبب الحذف فى بيت البُحترىِّ قصد المُبالغة فى التأدُّب مع الممدوح ؛ بترك مواجهته بالتصريح بما يدُلُّ على تجويز أن يكون له مثل ؛ فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده .

وإما للقصد إلى التعميم فى المفعول ؛ والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره ؛ مع الاختصار ؛ كما تقول : ((قد كان منك ما يُؤلم)) أى : ما الشرط فى مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان ؛ وعليه قوله تعالى :

﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلامِ ﴾ ؛ أى : يدعو كُلَّ أحدٍ .

وإما للرعاية على الفاصلة ؛ كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالضُّحَى ۞ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ۞ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۞ ﴾ ؛ أى : وما قلاك .

وإما لاستهجان ذكره ؛ كما رُوى عن عائشة ـ رَضِىَ اللهُ عَنْهَا ـ أنها قالت : ﴿ ما رأيت منه ؛ ولا رأى مِنِّى ﴾ تعنى : العورة .

وإما لمجُرَّد الاختصار ؛ كقولك : ((أصغيت إليه)) ؛ أى : أُذُنى ؛ و : ((أغضيت عليه)) ؛ أى : بَصَرِى .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَرِنِى أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ ؛ أى : ذاتك .

وقوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾ ؛ أى : بعثه الله .

وقوله تعالى : ﴿ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ؛ أى : إنه لا يماثل ؛ ((تعلمون)) أو ما بينه وبينها من التفاوت ؛ أو أنها لا تفعل كفعله ؛ كقوله : ﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَىْءٍ ﴾ .

ويحُتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم ؛ أى : وأنتم من أهل العلم والمعرفة ؛ ثم ما أنتم عليه فى أمر ديانتكم - من جعل الأصنام لله أنداداً - غاية الجهل .

واعلم أنه قد يشتبه الحال فى أمر الحذف وعدمه لعدم تحصُّل معنى الفعل ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ؛ فإنه يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء ؛ فلا يُقدَّر فى الكلام محذوف ؛ وليس بمعناه ؛ لأنه لو كان بمعناه لزم إما الإشراك أو عطف الشىء على نفسه ؛ لأنه إن كان مُسَمَّى أحدهما غير مُسَمَّى الآخر لزم الأول ؛ وإن كان مُسَمَّاهُمَا واحداً لزم الثانى ؛ وكلاهما باطل ؛ تعالى كلام الله - عَزَّ وَجَلَّ - عن ذلك ؛ فالدعاء فى الآية بمعنى التسمية التى تتعدى إلى مفعولين ؛ أى : سمُّوه الله أو

الرحمن أيـًّا ما تسموه فله الأسماء الحُسنى ؛ كما يُقال : ((فلان يُدعى الأمير)) ؛ أى : يُسمَّى الأمير ؛ وكما فى قراءة من قرأ : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ بغير تنوين ؛ على القول بأن سُقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين عَلَمَيْن ؛ كما فى قولنا : ((زيد بن عمرو قائم)) ؛ فإنه قد يُظن أن فعل القول فيه لحكاية الجملة كما هو أصله .

فقيل : تقدير الكلام : ((عزير ابن الله معبودنا)) ؛ وهذا باطل ؛ لأن التصديق والتكذيب إنما ينصرفان إلى الإسناد لا إلى وصف ما يقع فى الكلام موصوفاً بصفة ؛ كما إذا حكيت عن إنسان أنه قال : ((زيد بن عمرو سيِّد)) ؛ ثم كذَّبته فيه ؛ ولم يكن تكذيبك أن يكون زيدٌ ابنَ عمرو ؛ ولكن أن يكون زيد سيِّداً ؛ فلو كان التقدير ما ذكره ؛ لكان الإنكار راجعاً إلى أنه معبودهم ؛ وفيه تقرير أن عُزيراً ابن الله ـ تعالى الله عن ذلك ـ ؛ فالقول فى الآية بمعنى الذكر ؛ لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا فى الرُّسوخ فى الجهل والشِّرك إلى أنهم كانوا يذكرون عُزيراً هذا الذكر ؛ كما تقول فى قومٍ تريد أن تصفهم بالغُلوِّ فى أمر صاحبهم وتعظيمه : ((إنى أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيماً)) ؛ فهم يقولون أبداً : ((زيد الأمير)) ؛ تريد أنه كذلك يكون ذكرهم له إذا ذكروه.

واعلم أن لحذف التنوين من ((عُزير)) فى الآية وجهين :

ـ أحدهما : أن يكون لمنعه من الصرف لعُجمته وتعريفه كعازَرَ .

ـ الثانى : أن يكون لالتقاء الساكنين ؛ كقراءة من قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۞ اللَّهُ الصَّمَدُ ۞ ﴾ بحذف التنوين من ﴿ أَحَدٌ ﴾ ؛ وكما حُكِيَ عن عمارة بن عقيل أنه قرأ : ﴿ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ بحذف التنوين من ((سابق)) ونصب ((النهار)) ؛ فقيل له : وما تريد ؟!! ؛ فقال : ((سابقٌ النهارَ)) .

فالمعنى على هذين الوجهين كالمعنى على إثبات التنوين ؛ فـ((عزير))

مبتدأ ؛ و((ابن الله)) خبره ؛ و((قال)) على أصله ؛ والله أعلم .

...

ـ أغراض تقديم المتعلقات :

أغراض تقديم المتعلقات على الفعل :

وأما تقديم مفعوله ونحوه عليه ؛ فلرد الخطأ فى التعيين ؛ كقولك : ((زيداً عرفتُ)) لمن اعتقد أنك عرفتَ إنساناً وأنه غير زيد ؛ وأصاب فى الأول دُون الثانى ؛ وتقول لتأكيده وتقريره : ((زيداً عرفتُ لا غيره)) ؛ ولذلك لا يصح أن يُقال : ((ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس)) ؛ لتناقض دلالتى الأول والثانى ؛ ولا أن تُعقب الفعل المنفى بإثبات ضده ؛ كقولك : ((ما زيداً ضربت ولكن أكرمته)) ؛ لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ فى الضرب فتردَّه إلى الصواب فى الإكرام ؛ وإنما هو على أن الخطأ فى المضروب حين اعتُقد أنه زيد ؛ فردُّه إلى الصواب أن تقول : ولكن عمراً .

وأما نحو قولك: ((زيداً عرفته)) ؛ فإن قُدِّر المفسَّر المحذوف قبل المنصوب ؛ أى: عرفت زيداً عرفته ؛ فهو من باب التوكيد ؛ أعنى تكرير اللفظ ؛ وإن قُدِّر بعده ؛ أى: ((زيداً عرفت عرفته)) ؛ أفاد التخصيص .

وأما نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ فيمن قرأ بالنصب ؛ فلا يُفيد إلا التخصيص ؛ لامتناع تقدير: أما فهدينا ثمود .

وكذلك إذا قلت: ((بزيد مررت)) أفاد أن سامعك كان يعتقد مُرورك بغير زيد ؛ فأزلت عنه الخطأ مخصصاً مرورك بزيد دون غيره .

والتخصيص فى غالب الأمر لازم للتقديم ؛ ولذلك يُقال فى قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾: معناه نخصك بالعبادة ؛ لا نعبد غيرك ؛ ونخصك بالاستعانة ؛ لا نستعين غيرك .

وفى قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾: معناه إن كنتم تخصونه بالعبادة .

وفى قوله تعالى: ﴿ لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾: أُخِّرت صلة الشهادة فى الأول وقُدِّمت فى الثانى ؛ لأن الغرض فى الأول إثبات شهادتهم على الأُمم ؛ وفى الثانى اختصاصهم بكون الرَّسُول شهيداً عليهم .

وفى قوله تعالى: ﴿ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾: معناه إليه لا إلى غيره .

﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ : معناه لجميع الناس من العرب والعجم ؛ على أن التعريف للاستغراق ؛ لا لبعضهم المعين على أنه للعهد ؛ أى : للعرب ؛ ولا لمسمى الناس على أنه للجنس ؛ لئلا يلزم من الأول .

اختصاصه بالعرب دون العجم ؛ لانحصار الناس فى الصنفين ؛ ومن الثانى اختصاصه بالإنس دُون الجن ؛ لانحصار من يُتصوَّر الإرسال إليهم من أهل الأرض فيهما .

وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شىء من ذلك ؛ لأن التقديم لَمَّا كان مُفيداً لثُبوت الحُكم للمُقدَّم ونفيه عما يُقابله ؛ كان تقديم ((للناس)) على ((رسولا)) مُفيداً لنفى كونه رسولاً لبعضهم خاصة ؛ لأنه هو المقابل لجميع الناس ؛ لا لبعضهم مُطلقاً ولا لغير جنس الناس .

وكذلك يُذْهَب فى معنى قوله تعالى : ﴿ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ إلى أنه تعريض بأن الآخرة التى عليها أهل الكتاب فيما يقولون : ((إنه لا يدخل الجنَّة إلا من كان هُوداً أو نصارى ؛ وإنه لا تمسهم النَّار فيها إلا أيَّاماً معدودات ؛ وإن أهل الجنَّة لا يتلذذون فى الجنة إلا بالنسيم والأرواح العَبِقة والسماع اللذيذ)) ليست الآخرة ؛ وإيقانهم بمثلها ليس من الإيقان بالتى هى الآخرة عند الله فى شىء ؛ أى : بالآخرة يُوقنون لا بغيرها كأهل الكتاب .

ويُفيد التقديم فى جميع ذلك ـ وراء التخصيص ـ اهتماماً بشأن المُقدَّم ؛ ولهذا قُدِّر المحذوف فى قوله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ مُؤخَّراً ؛ وأورد قوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ ؛ فإن الفعل فيه مقدم ؛ وأُجيب بأن تقديم الفعل هُناك أهم ؛ لأنها أول سورة نزلت .

...

ـ أغراض تقديم بعض المعمولات على بعض :

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض ؛ فهو :

١ ـ إما لأن أصله التقديم ولا مُقتضى للعدول عنه ؛ كتقديم الفاعل على المفعول ؛ نحو : ((ضرب زيدٌ عمراً)) ؛ وتقديم المفعول الأول على الثانى ؛ نحو : ((أعطيت زيداً درهماً)) .

٢ ـ وإما لأن ذكره أهم ؛ والعناية به أتم .

فيُقدَّم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه ؛ لا وقوعه ممن وقع منه ؛ كما إذا خرج رَجُلٌ على السُّلطان وعاث فى البلاد وكثُر منه الأذى ؛ فقُتِل ؛ وأردت أن تُخبر بقتله ؛ فتقول : ((قَتَلَ الخارجيَّ فُلانٌ)) بتقديم ((الخارجيّ)) ؛ إذ ليس للناس فائدة فى أن يعرفوا قاتله ؛ وإنما الذى يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلُصوا من شَرِّه .

ويُقدَّم الفاعل على المفعول :

١ ـ إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه ؛ لا وقوعه على من وقع عليه ؛ كما إذا كان رَجُل ليس له بأس ولا يُقدَّر فيه أن يَقتُل ؛ فقتل رَجُلاً ؛ وأردت

أن تخُبر بذلك ؛ فتقول : ((قتل فُلانٌ رَجُلاً)) بتقديم القاتل ؛ لأن الذى يعنى الناس من شأن هذا القتل نُدوره وبُعده من الظن ؛ ومعلومٌ أنه لم يكن نادراً ولا بعيداً من حيث كان واقعاً على من وقع عليه ؛ بل من حيث كان

واقعاً ممن وقع منه .

وعليه قوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ : قدَّم المخاطبين فى الأولى دُون الثانية ؛ لأن الخطاب فى الأولى للفُقراء ؛ بدليل

قوله تعالى : ﴿ مِنْ إِمْلاقٍ ﴾ ؛ فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم ؛

فقدَّم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم .

والخطاب فى الثانية للأغنياء ؛ بدليل قوله : ﴿ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ ﴾ ؛ فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع ؛ فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم ؛ لأنه

حاصل ؛ فكان أهم ؛ فقدَّم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم .

وإما لأن فى التأخير إخلالاً ببيان المعنى ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ ؛ فإنه لو أخَّر ﴿ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ عن ﴿ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ لتُوهِّم أن ﴿ مِنْ ﴾ متعلقة بـ ﴿ يَكْتُمُ ﴾ ؛ فلم يفهم أن الرَّجُل من آل فرعون .

٢ ـ أو التناسب ؛ كرعاية الفاصلة ؛ نحو : ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾

٣ ـ وإما لاعتبار آخر مناسب .

- البَابُ الخَامِس :

القَصْر

- القصر :

١ - حقيقيٌّ .

٢ - وغير حقيقيٍّ .

وكل واحد منهما ضربان :

١ - قصر الموصوف على الصفة .

٢ - وقصر الصفة على الموصوف .

والمُراد الصفة المعنويَّة لا النعت .

والأول من الحقيقيِّ ؛ كقولك : ((ما زيد إلا كاتب)) إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة ؛ وهذا لا يكاد يوجد فى الكلام ؛ لأنه ما من متصور إلا وتكون له صفات تتعذَّر الإحاطة بها أو تتعسَّر .

والثانى منه كثير ؛ كقولنا : ((ما فى الدار إلا زيد)) .

والفرق بينهما ظاهر ؛ فإن الموصوف فى الأول لا يمتنع أن يُشاركه غيره فى الصفة المذكورة ؛ وفى الثاني يمتنع ؛ وقد يُقصد به المُبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور ؛ فيُنزَّل منزلة المعدوم .

والأول من غير الحقيقيِّ: تخصيص أمر بصفة دُون أخرى أو مكان أخرى . والثانى منه: تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكان آخر؛ فكل واحد منهما ضربان؛ والمخاطب بالأول من ضربى كل - أعنى تخصيص أمر بصفة دون أخرى؛ وتخصيص صفة بأمر دون آخر - من يعتقد الشركة؛ أى: اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعاً فى الأول؛ واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعاً بتلك الصفة فى الثانى؛ فالمخاطب بقولنا: ((ما زيد إلا كاتب)) من يعتقد أن زيداً كاتب وشاعر؛ وبقولنا: ((ما شاعر إلا زيد)) من يعتقد أن زيداً شاعر ولكن يدَّعى أن عمراً أيضاً شاعر؛ وهذا يسمى قصر إفراد؛ لقطعه الشركة بين الصفتين فى الثبوت للموصوف؛ أو بين الموصوف وغيره فى الاتصاف بالصفة .

والمخاطب بالثانى من ضربى كل - أعنى تخصيص أمر بصفة مكان أخرى؛ وتخصيص صفة بأمر مكان آخر -:

إما من يعتقد العكس؛ أى: اتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة عوضاً عنها فى الأول؛ واتصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضاً عنه فى الثانى؛ وهذا يُسمَّى قصر القلب؛ لقلبه حُكم السامع .

وإما من تساوى الأمران عنده؛ أى: اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة واتصافه بغيرها فى الأول؛ واتصافه بها واتصاف غيره بها فى الثانى، ؛ وهذا يسمى قصر تعيين .

فالمخاطب بقولنا: ((ما زيد إلا قائم)) من يعتقد أن زيداً قاعد لا قائم؛ أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه .

وبقولنا: ((ما قائم إلا زيد)) من يعتقد أن عمراً قائم لا زيداً؛ أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل واحد منهما؛ لكن لا يعلم من هو منهما بعينه .

وشرط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافى الصفتين؛ حتى تكون المنفيَّة فى قولنا: ((ما زيد إلا شاعر)) كونه كاتباً أو مُنجِّماً أو نحو ذلك؛ لا كونه مُفْحَماً لا يقول الشعر؛ ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما .

وشرط قصره قلباً تحقق تنافيهما؛ حتى تكون المنفيَّة فى قولنا: ((ما زيد إلا قائم)) كونه قاعداً أو جالساً أو نحو ذلك؛ لا كونه أسود أو أبيض أو نحو ذلك؛ ليكون إثباتها مُشْعِراً بانتفاء غيرها .

وقصر التعيين أعم؛ لأن اعتقاد كون الشىء موصوفاً بأحد أمرين مُعينين على الإطلاق لا يقتضى جواز اتصافه بهما معاً، ؛ ولا امتناعه؛ وبهذا عُلم أن كل ما يصلح أن يكون مثالاً لقصر الإفراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثالاً لقصر التعيين؛ من غير عكس .

...

ـ طرق القصر:

وللقصر طرق؛ منها:

١ـ العطف :

كقولك فى قصر الموصوف على صفة إفراداً : ((زيد شاعر لا كاتب)) ؛ أو ((ما زيد كاتباً بل شاعر)) .

وقلبا : ((زيد قائم لا قاعد)) ؛ أو((ما زيد قاعداً بل قائم)) .

وفى قصر الصفة على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسب المقام : ((زيد قائم لا عمرو)) أو : ((ما عمرو قائماً بل زيد)) .

٢ ـ النفى والاستثناء :

ومنها النفى والاستثناء ؛ كقولك فى قصر الموصوف على الصفة إفراداً : ((ما زيد إلا شاعر)) .

وقلباً : ((ما زيد إلا قائم)) ؛ وتعييناً كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَىْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ ﴾ ؛ أى : لستم فى دعواكم للرِّسالة عندنا بين الصدق والكذب ؛ كما يكون ظاهر حال المدعى إذا ادَّعى ؛ بل أنتم عندنا كاذبون فيها .

وفى قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين : ((ما قائم)) أو ((ما من قائم)) أو ((لا قائم إلا زيد)) .

وتحقيق وجه القصر فى الأولِ أنه متى قيل : ((ما زيد)) توجَّه النفى إلى صفته لا ذاته ؛ لأن أنفس الذوات يمتنع نفيها ؛ وإنما تُنفَى صفاتها كما بُيِّن ذلك فى غير هذا العلم ؛ وحيث لا نزاع فى طوله وقصره وما شاكل ذلك ؛ وإنما النزاع

فى كونه شاعراً أو كاتباً تناولهما النفى ؛ فإذا قيل : ((إلا شاعر)) جاء القصر .

وفى الثانى أنه متى قيل : ((ما شاعر)) ؛ فأدخل النفى على الوصف المُسلَّم ثُبوته ـ أعنى الشِّعر ـ لغير من الكلام فيهما ـ كزيد وعمرو مثلاً ـ توجَّه النفى إليهما ؛ فإذا قيل : ((إلا زيد)) جاء القصر .

٣ ـ إنما :

ومنها : ((إنما)) ؛ كقولك فى قصر الموصوف على الصفة إفراداً : ((إنما زيد كاتب)) ؛ وقلباً : ((إنما زيد قائم)) ؛ وفى قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين : ((إنما قائم زيد)) .

والدليل على أنها تُفيد القصر كونها متضمنة معنى ((ما وإلا)) لقول المفسرين فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ﴾ بالنصب ؛ معناه : ما حَرَّمَ عليكم إلا الميتة ؛ وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر : ((المنطلق زيد)) ؛ ولقول النُّحاة : ((إنما)) لإثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه ؛ ولصحة انفصال الضمير معها ؛ كقولك : ((إنما يُضرَب أنا)) كما تقول : ((ما يُضرَب إلا أنا)) .

قال الفرزدق :

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِى الذِّمَارَ ؛ وَإِنَّمَا
يُدَافِعُ عَن أَحْسَابِهِم أَنَا أَو مِثْلِى .

وقال عمرو بن معديكرب :

قَد عَلِمَت سَلْمَى وَجَارَاتُهَا
مَا قَطَّرَ الفَارِسُ إِلاَّ أَنَا .

٤ ـ التقديم:

ومنها التقديم؛ كقولك فى قصر الموصوف على الصفة:

إفراداً: ((شاعرٌ هو)) لمن يعتقده شاعراً وكاتباً .

وقلباً: ((قائم هو)) لمن يعتقده قاعداً .

وفى قصر الصفة على الموصوف إفراداً: ((أنا كفيت مُهِمَّك)) بمعنى وحدى؛ لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتماه مُهِمَّه .

وقلباً: ((أنا كفيت مُهِمَّك)) بمعنى لا غيرى؛ لمن يعتقد أن غيرك كفى مُهِمَّه دونك .

...

ـ فُروق طُرق القصر:

وهذه الطرق تختلف من وجوه:

ـ الأول: أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع .

ـ الثانى: أن الأصل فى الأول أن يَدُلُّ على المثبت والمنفىِّ جميعاً بالنص؛ فلا يُترك ذلك إلا كراهة الإطناب فى مقام الاختصار؛ كما إذا قيل: ((زيد يعلم النحو والتصريف والعروض والقوافى))؛ أو ((زيد يعلم النحو؛ عمرو وبكر وخالد))؛ فتقول فيهما: ((زيد يعلم النحو لا غير))؛ وفى معناه ((ليس إلا)) أى: لا غير النحو أو لا غير زيد؛ وأما الثلاثة الباقية فتدُلُّ بالنص على المثبت دون المنفى .

ـ الثالث: أن النفى لا يجامع الثانى؛ لأن شرط المنفى بـ ((لا)) ألا يكون منفيًّا قبلها بغيرها؛ ويجامع الأخيرين؛ فيُقال: ((إنما زيد كاتب لا شاعر؛ وهو يأتينى لا عمرو))؛ لأن النفى فيهما غير مُصرَّح به؛ كما يُقال: ((امتنع زيد عن المجىء لا عمرو)) .

ـ الرابع: أن أصل الثانى أن يكون ما استُعمل له مما يجهله المخاطَب وينكره؛ كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحاً من بعيد: ((ما هو إلا زيد)) إذا وجدتَه يعتقده غير زيد ويُصِرُّ على الإنكار .

وعليه قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ .

وقد يُنَزَّل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مُناسب؛ فيُستعمل له الثانى إفراداً؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾؛ أى: إنه ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرِّى من الهلاك؛ نزَّل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إيَّاه .

ونحوه: ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِى الْقُبُورِ؛ إِنْ أَنْتَ إِلاَّ نَذِيرٌ ﴾؛ فإنه ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ـ كان لشدَّة حرصه على هداية الناس يُكرِّر دعوة الممتنعين عن الإيمان ولا يرجع عنها؛ فكان فى معرض من ظن أنه يملك مع صفة الإنذار إيجاد الشىء فما يمتنع قبوله إيَّاه .

أو قلباً ؛ كقوله تعالى حكاية عن بعض الكفار : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ أى : أنتم بشر لا رُسل ؛ نزَّلوا المخاطَبين منزلة من ينكر أنه بشر ؛ لاعتقاد القائلين أن الرَّسُول لا يكون بشراً مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة .

وأما قوله تعالى حكايةً عن الرُّسُل : ﴿ إِنْ نَحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ : فمن مججُراة الخصم للتبكيت والإلزام والإفحام ؛ فإن من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف فى أمرٍ هو لا يخالف فيه أن يُعيد كلامه على وجهه ؛ كما إذا قال لك من يناظرك : ((أنت من شأنك كيت وكيت)) فتقول : ((نعم ؛ أنا من شأنى كيت وكيت ؛ ولكن لا يلزمنى من أجل ذلك ما ظننتَ أنه يلزم)) ؛ فالرُّسُل ـ عَلَيْهِم السَّلام ـ كأنهم قالوا : ((إن ما قلتم من أنَّا بشر مثلكم هو كما قلتم لا ننكره ؛ ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد مَنَّ علينا بالرِّسالة)) .

وأصل الثالث أن يكون ما استُعمل له مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ؛ على عكس الثانى ؛ كقولك : ((إنما هو أخوك ؛ وإنما هو صاحبك القديم)) لمن يعلم ذلك ويُقر به ؛ تريد أن تُرقِّقه عليه وتُنبِّهه لما يجب عليه من حق الأخ وحُرمة الصاحب .

وقد يُنزَّل المجهول منزلة المعلوم ؛ لادِّعاء المُتكلِّم ظهوره ؛ فيستعمل له الثالث ؛ نحو : ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴾ ادَّعوا أن كونهم مُصلحين ظاهرٌ جَلِىٌّ ؛ ولذلك جاء :

﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ للرَّدِّ عليهم مؤكَّداً بما ترى: من جعل الجُملة اسميَّة؛ وتعريف الخبر باللام؛ وتوسيط الفصل؛ والتصدير بحرف التنبيه؛ ثم بـ ((إن)) ومثله قول الشاعر:

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنَ اللهِ
تَجَلَّت عَن وَجْهِهِ الظَّلْمَاءُ .

ادَّعى أن كون مصعب - كما ذهب - جليٌّ معلومٌ لكُلِّ أحد؛ على عادة الشُّعراء إذا مدحوا أن يدَّعوا فى كُلِّ ما يصفون به ممدوحيهم الجلاء؛ وأنهم قد شُهروا به حتى أنه لا يدفعه أحد .

وكما قال البُحترىُّ:

لا أَدَّعِى لأَبِى العَلاءِ فَضِيلَةً
حَتَّى يُسَلِّمُهَا إِلَيْهِ عِدَاهُ .

واعلم أن لطريق ((إنما)) مزيَّةٌ على طريق العطف؛ وهى أنه يُعقل منها إثبات الفعل لشىء ونفيه عن غيره دفعة واحدة؛ بخلاف العطف؛ وإذا ما استقريتَ وجدتَها أحسن ما تكون موقعاً إذا كان الغرض بها التعريض بأمرٍ هو مُقتضى معنى الكلام بعدها؛ كما فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ ﴾؛ فإنه تعريض بذم الكُفَّار؛ وأنهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم فى حُكم من ليس بذى عقل؛ فأنتم فى طمعكم منهم أن ينظروا ويتذكَّروا كمن طمع فى ذلك من غير أُولى الألباب .

وكذا قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا ﴾ .

وقوله: ﴿ إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ ﴾ .

المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكأنه ليس له أُذنٌ تسمعُ وقلبٌ يعقل ؛ فالإنذار معه كلا إنذار .

ثم القصر - كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا - يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما ؛ ففى طريق النفى والاستثناء يُؤخَّر المقصور عليه مع حرف الاستثناء ؛ كقولك فى قصر الفاعل على المفعول - إفراداً أو قلباً - بحسب المقام : ((ما ضرب زيدٌ إلا عمراً)) وعلى الثانى لا الأول قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ ؛ لأنه ليس المعنى : ((إنى لم أزد على ما أمرتنى به شيئاً)) ؛ إذ ليس الكلام فى أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه ؛ ولكن المعنى : ((إنى لم أترك ما أمرتنى به أن أقوله لهم إلى خلافه)) ؛ لأنه قاله فى مقام اشتمل على معنى : ((إنك يا عيسى تركتَ ما أمرتُك أن تقوله إلى ما لم آمرك أن تقوله ؛ فإنى أمرتك أن تدعو الناس إلى أن يعبدونى ؛ ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيرى)) ؛ بدليل قوله تعالى :

﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ .

وفى قصر المفعول على الفاعل : ((ما ضرب عمراً إلا زيد)) .

وفى قصر المفعول الأول على الثانى ؛ فى نحو : ((كسوتُ وظننتُ)) ؛ ((ما كسوتُ زيداً إلا جُبَّة)) ؛ و ((ما ظننت زيداً إلا مُنطلقاً)) .

وفى قصر الثانى على الأول: ((ما كسوت جُبَّة إلا زيداً)) ؛ و ((ما ظننت مُنطلقاً إلا زيداً)) .

وفى قصر ذى الحال على الحال: ((ما جاء زيد إلا راكباً)) .

وفى قصر الحال على ذى الحال: ((ما جاء راكباً إلا زيد)) .

والوجه فى جميع ذلك أن النفى فى الكلام الناقص - أعنى الاستثناء المفرغ - يتوجَّه إلى مُقدَّر هُو مُستثنى منه عامٌّ مُناسب للمُستثنى فى جنسه وصفته ؛ أما توجهه إلى مقدر هو مستثنى منه فلكون ((إلا)) للإخراج واستدعاء الإخراج مُخرَجاً منه ؛ وأما عمومه فليتحقق الإخراج منه ؛ ولذلك قيل: تأنيث المضمر فى ((كانت)) على قراءة أبى جعفر المدنى: ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً ﴾ بالرفع ؛ وفى ((تُرى)) مبنيًّا للمفعول فى قراءة الحسن: ﴿ فَأَصْبَحُوا لا يُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ ﴾ برفع ﴿ مَسَاكِنُهُمْ ﴾ ؛ وفى ((بقيتْ)) فى بيت ذى الرُّمَّة:

فَمَا بَقِيت إِلاَّ الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ .

للنظر إلى ظاهر اللفظ ؛ والأصل التذكير ؛ لاقتضاء المقام معنى شىء من الأشياء .

وأما مُناسبته فى جنسه وصفته فظاهرة ؛ لأن المُراد بجنسه أن يكون فى نحو:

((ما ضرب زيدٌ إلا عمراً)): أحداً .

وفى نحو قولنا: ((وما كسوت زيداً إلا جُبَّة)): لباساً .

وفى نحو: ((ما جاء زيد إلا راكباً)): كائناً على حالٍ من الأحوال .

وفى نحو: "ما اخترت رفيقاً إلا منكم)): من جماعة من الجماعات .

ومنه قول السَّيِّد الحِمْيَرِيِّ:

لَو خُيِّرُ المِنْبَرُ فُرْسَانَهُ

مَا اخْتَارَ إِلاَّ مِنْكُمُ فَارِسَا .

لما سيأتى أن أصله: ما اختار فارساً إلا منكم .

والمراد بصفته كونه فاعلاً أو مفعولاً أو ذا حالٍ أو حالاً ؛ وعلى هذا القياس إذا كان النفى مُتوجِّهاً إلى ما وصفناه ؛ فإذا أُوجب منه شىء جاء القصر .

ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور ؛ كقولك: ((ما ضرب إلا عمراً زيدٌ ؛ وما ضرب إلا زيدٌ عمراً ؛ وما كسوت إلا جُبَّةً زيداً ؛ وما ظننت إلا زيداً مُنطلقاً ؛ وما جاء إلا راكباً زيد ؛ وما جاء إلا زيد راكباً)) .

وقولنا: ((بحالهما)) احتراز عن إزالة حرف الاستثناء عن مكانه بتأخيره عن المقصور عليه ؛ كقولك فى الأوَّل: ((ما ضرب عمراً إلا زيدٌ)) ؛ فإنه يختل المعنى ؛ فالضابط أن الاختصاص إنما يقع فى الذى يلى ((إلا)) .

ولكن استعمال هذا النوع - أعنى تقديمها - قليل ؛ لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها ؛ كالضرب الصادر من زيد فى: ((ما ضرب زيد إلا عمراً)) ؛

والضرب الواقع على عمرو فى: ((ما ضرب عمراً إلا زيد)) .

وقيل: إذا أُخِّر المقصور عليه والمقصور عن ((إلا)) وقُدِّمَ المرفوع؛ كقولنا: ((ما ضرب إلا عمرو زيداً))؛ فهو على كلامين؛ و ((زيداً)) منصوب بفعل مضمر؛ فكأنه قيل: ((ما ضرب إلا عمرو))؛ أى: ما وقع ضرب إلا منه.

ثُمَّ قيل: من ضرب؟؛ فقيل: ((زيداً))؛ أى: ضرب زيداً؛ وفيه نظر؛ لاقتضائه الحصر فى الفاعل والمفعول جميعاً.

وأما فى ((إنما))؛ فيؤخَّر المقصور عليه؛ تقول: ((إنما زيد قائم؛ وإنما ضرب زيد؛ وإنما ضرب زيد عمراً؛ وإنما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة؛ وإنما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة فى السُّوق))؛ أى: ((ما زيد إلا قائم؛ وما ضرب إلا زيد؛ وما ضرب زيدٌ إلا عمراً؛ وما ضرب زيد عمراً إلا يوم الجمعة؛ وما ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة إلا فى السُّوق))؛ فالواقع أخيراً هو المقصور عليه أبداً؛ ولذلك يقول: ((إنما هذا لك؛ وإنما لك هذا))؛ أى: ((ما هذا إلا لك؛ وما لك إلا هذا))؛ حتى إذا أردت الجمع بين ((إنما)) والعطف؛ فقُل: ((إنما هذا لك لا لغيرك؛ وإنما لك هذا لا ذاك؛ وإنما أخذ زيد لا عمرو؛ وإنما زيد يأخذ لا يُعطى)).

ومن هذا تعثر على الفرق بين قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ وقولنا: ((إنما يخشى العلماءُ من عباد الله اللهَ))؛ فإن الأول يقتضى قصر خشية الله على العُلماء؛ والثانى يقتضى قصر خشية العُلماء على الله.

واعلم أن حُكم ((غير)) حُكم ((إلا)) فى إفادة القصرين؛ أى: قصر

الموصوف على الصفة ، ؛ وقصر الصفة على الموصوف .

وفى امتناع مجُامعة ((لا)) العاطفة ؛ تقول فى قصر الموصوف إفراداً : ((ما زيد غير شاعر)) ؛ وقلباً : ((ما زيد غير قائم)) ؛ وفى قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام : ((لا شاعر غير زيد)) ؛ ولا تقول : ((ما زيد غير شاعر ولا كاتب ؛ ولا شاعر غير زيد ولا عمرو)) .

- البَابُ السَّادِس :

الإِنْشَاء

ـ أقسام الإنشاء :

الإنشاء ضربان :

١ ـ طلب .

٢ ـ وغير طلب .

الطلب يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب ؛ لامتناع تحصيل الحاصل ؛ وهو المقصود بالنظر هاهُنا ؛ وأنواعه كثيرة .

ـ أنواع الطلب :

١ ـ التمنى : منها التمنى ؛ واللفظ الموضوع له ((ليت)) ؛ ولا يُشترط فى التمنى الإمكان ؛ تقول : ((ليت زيداً يجىء ؛ وليت الشباب يعود)) .

قال الشاعر :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا .

وقد يُتمنى بـ ((هل)) ؛ كقول القائل : ((هل لى من شفيع)) فى مكان يعلم أنه لا شفيع له فيه ؛ لإبراز المتمنى ـ لكمال العناية به ـ فى صورة الممكن .

وعليه قوله تعالى حكاية عن الكُفَّار : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ . وقد يُتمنى بـ ((لو)) ؛ كقولك : ((لو تأتينى فتحدثنى)) بالنصب .

وقد يُتمنى بـ ((لعل)) فتُعطَى حُكم ((ليت)) ؛ نحو : ((لعلِّ أحج فأزورك)) بالنصب ؛ لبُعد المرجو عن الحُصول ؛ وعليه قراءة عاصم فى رواية حفص : ﴿ لَعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ؛ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ .

٢ ـ الاستفهام :

والألفاظ الموضوعة له : ((الهمزة)) ؛ و ((هل)) ؛ و((ما)) ؛ و((من)) ؛ و((أى)) و ((كم)) ؛ و((كيف)) ؛ و ((أين)) ؛ و((أنَّى)) ؛ و ((متى)) ؛ و ((أيَّان)) .

فالهمزة لطلب التصديق ؛ كقولك : ((أقام زيد؟ ؛ وأزيد قائم؟)) .

أو التصور : كقولك : ((أدِبْس فى الإناء أم عَسَل ؟)) أو : ((أفى الخابية دبسك أم فى الزق ؟)) ؛ ولهذا لم يقبُح : ((أزيد قائم ؟)) و ((أعمراً عرفت ؟)) .

المسئول عنه بها هو ما يليها ؛ فتقول : ((أضربت زيداً ؟)) إذا كان الشَّكُّ فى الفعل نفسه وأردتَ بالاستفهام أن تعلم وجوده .

وتقول : ((أأنت ضربت زيداً ؟)) إذا كان الشَّكُّ فى الفاعل من هو ؟ .

وتقول : ((أزيداً ضربت ؟)) إذا كان الشك فى المفعول من هو ؟ .

و ((هل)) : لطلب التصديق فحسب ؛ كقولك : ((هل قام زيد ؟ ؛ وهل عمرو قاعد ؟)) ؛ ولهذا امتنع : ((هل زيد قام أم عمرو ؟)) ؛ وقبُح : ((هل زيداً صربتَ ؟)) ؛ لما سبق أن التقديم يستدعى حُصول التصديق بنفس الفعل والشك فيما قُدِّم عليه ؛ ولم يقبُح : ((هل زيداً ضربته ؟)) ؛ لجواز تقدير المحذوف المُفسَّر مُقدَّماً .

و ((هل)) تخصص المضارع بالاستقبال ؛ فلا يصح أن يُقال : ((هل تضرب زيداً وهو أخوك ؟)) ؛ كما تقول : ((أتضرب زيداً وهو أخوك ؟)) .

ولهذين - أعنى اختصاصها بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال - كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيًّا أظهر ؛ كالفعل ؛ أما الثانى فظاهر ؛ وأما الأول فلأنَّ الفعل لا يكون إلا صفة ؛ والتصديق حُكم بالثُّبوت أو الانتفاء ؛ والنفى والإثبات إنما يتوجهان إلى الصفات لا الذوات ؛ ولهذا كان قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ أدل على طلب الشُّكر من قولنا : ((فهل تشكرون ؟)) ؛ وقولنا : ((فهل أنتم تشكرون ؟)) ؛ لأن إبراز ما سيتجدد فى معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله ؛ وكذا من قولنا : ((أفأنتم شاكرون ؟)) وإن كانت صيغته للثُّبوت ؛ لأن ((هل)) أدعى للفعل من الهمزة ؛ فتركه معها أدل على كمال العناية بحصوله ؛ ولهذا لا يحسن : ((هل زيد منطلق ؟)) إلا من البليغ.

وهى قسمان :

أ - بسيطة : وهى التى يُطلب بها وجُود الشىء ؛ كقولنا : ((هل الحركة موجودة؟)) .

ب - مُركَّبة : وهى التى يُطلب بها وجود شىء لشىء ؛ كقولنا : ((هل الحركة دائمة؟)) .

والألفاظ الباقية لطلب التصور فقط .

أما ((ما)) ؛ فقيل : يُطلب :

ـ ما شرح الاسم ؛ كقولنا : ((ما العنقاء ؟)) .

ـ وإما مَاهِيَّة المُسمَّى ؛ كقولنا : ((ما الحركة ؟)) .

والقسم الأول يتقدم على قسمَى ((هل)) جميعاً ؛ والثانى يتقدَّم على ((هل)) المُركَّبة دُون البسيطة ؛ فالبسيطة فى الترتيب واقعة بين قسمى ((ما)) .

ـ وأما ((مَنْ)) : فللسؤال عن الجنس من ذوى العلم ؛ تقول : ((من جبريل ؟)) بمعنى : أبشر هو أم ملك أم جنى ؟ ؛ وكذا : من إبليس ؟ ؛ ومن فلان ؟ .

ـ أما ((أى)) فللسؤال عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما ؛ يقول القائل : ((عندى ثياب)) ؛ فتقول : ((أى الثياب هى ؟)) ؛ فتطلب منه وصفاً يُمَيِّزها عندك عما يشاركها فى الثوبية .

وأما ((كم)) : فللسؤال عن العدد ؛ فإذا قُلت : ((كم درهماً لك ؟ وكم رَجُلاً رأيت ؟)) ؛ فكأنك قُلت : ((أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا ؟)) .

ـ وأما ((كيف)) ؛ فللسؤال عن الحال ؛ إذا قيل : ((كيف زيد ؟)) ؛ فجوابه : صحيح أو سقيم ؛ أو مشغول أو فارغ ؛ ونحو ذلك .

ـ وأما ((أين)) : فللسؤال عن المكان ؛ إذا قيل : ((أين زيد ؟)) ؛ فجوابه : فى الدار ؛ أو فى المسجد ؛ أو فى السوق ؛ ونحو ذلك .

ـ وأما ((أنَّى)) :

فتُستعمل تارة بمعنى ((كيف)) : قال الله تعالى : ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ ؛ أى : كيف شئتم .

وأُخرى بمعنى: ((من أين)): قال الله تعالى: ﴿ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾ ؛ أى: من أين لك هذا؟

ـ وأما ((متى)) ؛ و ((أيَّان)): فللسؤال عن الزَّمان ؛ إذا قيل: ((متى جئت ؟)) أو ((أيَّان جئت ؟)) ؛ قيل: يوم الجمعة ؛ أو يوم الخميس ؛ أو شهر كذا ؛ أو سنة كذا .

وعن عليٍّ بن عيسى الرَّبعيِّ: أن ((أيَّان)) تُستعمل فى مواضع التفخيم ؛ كقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ؛ وقال تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ .

ثم هذه الألفاظ كثيراً ما تستعمل فى معانٍ غير الاستفهام بحسب ما يُناسب المقام ؛ منها:

الاستبطاء ؛ نحو: ((كم دعوتك ؟)) ؛ وعليه قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ .

ومنها التعجب ؛ نحو قوله: ﴿ مَا لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾ .

ومنها التنبيه على الضلال ؛ نحو: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ .

ومنها الوعيد ؛ كقولك لمن يُسيء الأدب: ((ألم أؤدب فلانا ؟)) إذا كان عالماً بذلك ؛ وعليه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ ﴾ .

ومنها الأمر ؛ نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ؛ ونحو: ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴾.

ومنها التقرير: ويُشترط في الهمزة أن يليها المُقرَّر به ؛ كقولك: ((أفعلتَ ؟)) إذا أردتَ أن تُقرِّره بأن الفعل كان منه .

وكقولك: ((أأنت فعلت ؟)) إذا أردت أن تُقرِّره بأنه الفاعل .

ومنها الإنكار:

أ ـ إما للتوبيخ؛ بمعنى: ما كان ينبغى أن يكون؛ نحو: ((أعصيتَ ربَّك ؟!)) أو بمعنى: لا ينبغى أن يكون؛ كقولك للرَّجُل يُضيع الحق: ((أتنسى قديمَ إحسان فلان ؟!!)) ؛ وكقولك للرَّجُل يركب الخَطَر: ((أتخرج فى هذا الوقت ؟!!)) ؛ ((أتذهب فى غير الطريق ؟!)) .

والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل أو يرتدع عن فعل ما هَمَّ به.

ب ـ وإما للتكذيب ؛ بمعنى: ((لم يكن)) ؛ كقوله تعالى: ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثاً ﴾ ؛ وقوله: ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ . أو معنى: لا يكون ؛ نحو: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ .

والإنكار كالتقرير ؛ يُشترط فيه أن يلى المنكر الهمزة ؛ كقوله تعالى: ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ ؛ ﴿ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً ﴾ ؛ ﴿ أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾ ؛ وكقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْءانُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ؛ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ ؛ أى: ليسوا هم المتخيرين للنُّبوة من يصلح لها ؛ المتولين لقسم رحمة الله التى لا يتولاها إلا هو بباهر قُدرته وبالغ حكمته .

ومن مجىء الهمزة للإنكار نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ .

أى: اللهُ كافٍ عبده .

ومنها التهكُّم ؛ نحو : ﴿ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِى أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ .

ومنها التحقير ؛ كقولك : ((من هذا ؟!! ؛ وما هذا ؟!! .)) .

ومنها التهويل ؛ كقراءة ابن عبَّاس ـ رَضِىَ اللهُ عَنْهُمَا ـ : ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِى إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ؛ مِنْ فِرْعَوْنَ﴾ بلفظ الاستفهام ؛ لَمَّا وصف الله تعالى العذاب بأنه مُهين لشدَّته وفظاعة شأنه ؛ أراد أن يُصوِّر كُنْهَهُ ؛ فقال :

﴿ مِنْ فِرْعَوْنَ﴾ ؛ أى : أتعرفون من هو فى فرط عُتُوِّهِ وتجبُّره ؟!! ؛ ما ظنُّكم بعذابٍ يكون هو المُعذَّب به ؟!! ؛ ثُمَّ عَرَّفَ حاله بقوله : ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَالِيَاً مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ .

ومنها الاستبعاد ؛ نحو : ﴿ أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ؛ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَجْنُونٌ﴾ .

ومنها التوبيخ والتعجيب جميعاً ؛ كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتَاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ؛ أى : كيف تكفرون ؛ والحال أنكم عالمون بهذه القصة ؟!! .

وأما التوبيخ ؛ فلأنَّ الكُفر مع هذه الحال يُنبئ عن الانهماك فى الغفلة أو الجهل .

وأما التعجيب ؛ فلأنَّ هذه الحال تأبى ألا يكون للعاقل علم بالصانع ؛ وعلمه به يأبى أن يكفُر ؛ وصُدور الفعل مع الصارف القوىِّ مَظِنَّة تعجُّب .

ونظيره: ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلا تَعْقِلُونَ﴾ .

٣ ـ الأمر:

ومن أنواع الإنشاء الأمر؛ والأظهر أن صيغته ـ من المقترنة باللام؛ نحو: ((ليحضر زيد))؛ وغيرها؛ نحو: ((أكرم عمراً)) و ((رويد بكراً)) ـ موضوعة لطلب الفعل استعلاء؛ لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك؛ وتوقُّف ما سواه على القرينة.

ثم إنها ـ أعنى: صيغة الأمر ـ قد تُستعمل فى غير طلب الفعل استعلاء؛ بحسب مُناسبة المقام:

أ ـ كالإباحة؛ كقولك فى مقام الإذن: ((جالس الحسن أو ابن سيرين)) .

ومن أحسن ما جاء فيه قول كُثَيِّر:

أَسِيئِى بِنَا أَو أَحْسِنِى لا مَلُومَةً
لَدَيْنَا؛ وَلا مَقْلِيَّةً إِن تَقَلَّتِ .

أى: لا أنت ملومة ولا مقليَّة .

ووجه حُسنه: إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر حتى كأنه مطلوب؛ أى: مهما اخترتِ فى حقِّى من الإساءة أو الإحسان؛ فأنا راضٍ به غاية الرضا؛ فعامليني بهما؛ وانظرى: هل تتفاوت حالى معكِ فى الحالين ؟!!

ب ـ والتهديد؛ كقولك لعبدٍ شتم مولاه وقد أدَّبه: ((اشتُم مولاك !!)) . وعليه قوله تعالى: ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ .

جـ ـ والتعجيز ؛ كقولك لمن يدَّعى أمراً تعتقد أنه ليس فى وُسْعِه : ((افعلْه !!))
وعليه : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ .

د ـ والتسخير ؛ نحو : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ .

ذ ـ والإهانة٤ ؛ نحو : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ ؛ وقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ .

ر ـ والتسوية ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ ﴾ ؛ وقوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا ﴾

ز ـ والتمنى ؛ كقول امرئ القيس :

أَلا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّويلُ أَلا انجْلِى

س ـ والدُّعاء : إذا استُعملتْ فى طلب الفعل على سبيل التضرُّع ؛ نحو :
﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِى وَلِوَالِدَىَّ ﴾ .

ش ـ والالتماس : إذا استُعملت فيه على سبيل التلطُّف ؛ كقولك لمن يساويك فى الرُّتبة : ((افعل)) بدون الاستعلاء .

ص ـ والاحتقار ؛ نحو : ﴿ أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴾ .

٤ ـ النَّهْى :

ومنها النَّهْى ؛ وله حرفٌ واحدٌ ؛ وهو ((لا)) الجازمة ؛ فى نحو قولك : ((لا تفعلْ)) ؛ وهو كالأمر فى الاستعلاء .

وقد يُستعمل فى غير طلب الكف أو التَّرك ؛ كالتهديد ؛ كقولك لعبدٍ لا يمتثل أمرك : ((لا تمتثل أمرى)) .

٥ ـ النداء :

ومنها النداء : وقد تُستعمل صيغته فى غير معناه :

كالإغراء فى قولك لمن أقبل يتظلَّم : يا مظلوم .

والاختصاص فى قولهم : ((أنا أفعل كذا أيُّها الرَّجُل ؛ ونحن نفعل كذا أيُّها القوم ؛ واغفر اللهم لنا أيتها العصابة)) ؛ أى : متخصصاً من بين الرِّجَال ؛ ومتخصصين من بين الأقوام والعصائب .

ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء :

١ـ إما للتفاؤل .

٢ ـ أو لإظهار الحرص فى وقوعه .

والدُّعاء بصيغة الماضى من البليغ يحتمل الوجهين .

٣ ـ أو للاحتراز عن صُورة الأمر ؛ كقول العبد للمولى إذا حوَّل عنه وجهه : ((ينظر المولى إلىَّ ساعة)) .

٤ ـ أو لحمل المخاطب على المطلوب ؛ بأن يكون المخاطب ممَّن لا يحب أن يكذب الطالب .

٥ ـ أو لنحو ذلك .

...

ـ تنبيه :

ما ذكرناه فى الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مخُصَّصاً بالخبر ؛ بل كثيرٌ منه حُكم الإنشاء فيه حُكم الخبر ؛ ويظهر ذلك بأدنى تأمُّل .

- البَابُ السَّابِع :

الوَصْلُ وَالفَصْل

ـ تعريف الوصل والفصل :

ـ الوصل : عطف بعض الجُمل على بعض .

ـ والفصل : تركه .

وتمييز موضع ونحوه مقبولاً فى المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ ؛ يُشترط فى كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً فى الجُملة ؛ ذلك كقولك : ((زيد يكتب ويُشعِر ؛ أو يُعطى ويمنع)) ؛ وعليه قوله : ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ؛ ولهذا عِيبَ على أبى تمَّام قوله :

لا وَالَّذِى هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى

صَبَرٌ وَأَنَّ أَبَا الحُسَيْنِ كَرِيمُ .

إذ لا مُناسبة بين كرم أبى الحُسين ومرارة النَّوى ؛ ولا تعلُّق لأحدهما بالآخر .

...

ـ الفصل لعدم الاشتراك فى الحُكم :

وإن لم يقصد ذلك تُرك عطفها عليها ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ؛ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ ؛ لم يعطف ﴿ اللَّهُ

يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على: ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ ؛لأنه لو عطف عليه لكان من مقول المنافقين ؛وليس منه .

وكذا قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ؛أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ .

وكذا قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ؛أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ﴾ .

...

ـ الوصل بغير الواو من حروف العطف:

وعلى الثانى إن قصد بيان ارتباط الثانية بالأولى على معنى بعض حروف العطف سوى الواو ؛عُطِفت عليها بذلك الحرف ؛فتقول: ((دخل زيد فخرج عمرو)): إذا أردتَ أن تخبر أن خروج عمرو كان بعد دخول زيد من غير مُهلة .

وتقول: ((خرجت ثم خرج زيد)): إذا أردت أن تخبر أن خروج زيد كان بعد خروجك بمُهلة .

وتقول: ((يُعطيك زيد ديناراً أو يكسوك جُبَّة)): إذا أردت أن تخبر أنه يفعل واحداً منهما لا بعينه ؛وعليه قوله تعالى: ﴿ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ .

...

ـ الفصل لعدم الاشتراك فى القيد :

وإن لم يقصد ذلك ؛ فإن كان للأول حُكم ولم يقصد إعطاؤه للثانية ؛ تعيَّن الفصل ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ؛ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ ؛ لم يعطف ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ على ﴿ قَالُوا ﴾ لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف المُقدَّم ؛ وهو قوله : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ ﴾ ؛ فإن استهزاء الله بهم ـ وهو أن خذلهم ؛ فخلاَّهم وما سوَّلت لهم أنفسهم ؛ مُستدرجاً إيَّاهم من حين لا يشعرون ـ متصل لا ينقطع بكُلِّ حال ؛ خلوا إلى شياطينهم أم لم يخلوا إليهم ؛ وكذلك في الآيتين الأخيرتين ؛ فإنهم مُفسدون فى جميع الأحيان ؛ قيل لهم : لا تُفسدوا ؛ أو لا ؛

وسُفهاء فى جميع الأوقات ؛ قيل لهم : آمنوا ؛ أو لا .

...

ـ أحوال أُخرى للفصل :

وإن لم يكن للأولى حُكم كما سبق ؛ فإن كان بين الجُملتين كمال الانقطاع وليس فى الفصل إيهام خلاف المقصود كما سيأتى ؛ أو كمال الاتصال ؛ أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى ؛ أو بمنزلة المتصلة بها ؛ فكذلك يتعيَّن الفصل .

أما فى الصُّورة الأُولى ؛ فلأن الواو للجمع ؛ والجمع بين الشيئين يقتضى مُناسبة بينهما ـ كما مَرَّ ـ .

وأما فى الثانية ؛ فلأن العطف فيها بمنزلة عطف الشىء على نفسه ؛ مع أن العطف يقتضى المُغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه .

وأما فى الثالثة والرابعة ؛ فظاهرٌ مما مَر .

ـ الأول : كمال الانقطاع

وأما كمال الانقطاع فيكون لأمرٍ يرجع إلى الإسناد ؛ أو إلى طرفيه :

ـ الأول : أن تختلف الجُملتان خبراً وإنشاءً ؛ لفظاً ومعنىً ؛ كقولهم : ((لا تدنُ من الأسد يأكلك)) ؛ و ((هل تُصلح لى كذا أدفع إليك الأُجرة ؟)) بالرفع فيهما .

وقول الشاعر :

وَقَالَ رَائِدُهُم : ارْسُوا نُزَاوِلُهَا

فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يجرِى بِمِقْدَارِ .

أو معنىً لا لفظاً ؛ كقولك : ((مات فلانٌ رحمه الله)) .

ـ الثانى : ألا يكون بين الجُملتين جامع

ـ الثانى : كمال الاتصال

وأما كمال الاتصال ؛ فيكون لأُمورٍ ثلاثةٍ :

ـ الأول : أن تكون الثانية مؤكدة للأولى ؛ والمقتضى للتأكيد دفع توهُّم التجوز والغلط ؛ وهو قسمان :

أ ـ أن تُنزَّل الثانية من الأُولى منزلة التأكيد المعنوىِّ من متبوعه فى إفادة التقرير

مع الاختلاف فى المعنى ؛ كقوله تعالى : ﴿ آلم ۞ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ؛ فإن وزان ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ فى الآية وزان ((نفسه)) فى قولك : ((جاءنى الخليفة نفسه)) ؛ فإنه لَمَّا بُولِغ فى وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال بجعل المبتدأ ﴿ ذَلِكَ ﴾ وتعريف الخبر باللام ؛ كان عند السامع قبل أن يتأمله مَظِنَّة أنه مما يُرْمَى به جُزافاً من غير تحقُّق ؛ فأتبعه ﴿ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ نفياً لذلك ؛ إتباع ((الخليفة نفسه)) إزالةً لما عسى أن يتوهَّم السامع أنك فى قولك : ((جاءنى الخليفة)) متجوِّز أو ساهٍ .

وكذا قوله : ﴿ كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِى أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ .

ب ـ والثانى مُقرِّر لما أفاده الأول .

وكذا قوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ ؛ لأن قوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ معناه الثبات على اليهوديَّة ؛ وقوله : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ رَدٌّ للإسلامِ ودفعٌ له منهم ؛ لأن المُستهزئ بالشىء المستخف به منكرٌ له ودافعٌ له لكونه غير معتد به ؛ ودفع نقيض الشىء تأكيد لثباته .

ويحُتمل الاستئناف ؛ أى : فما بالكم إن صحَّ أنكم معنا توافقون أصحاب محمد ؟ .

ـ وثانيهما : أن تُنزَّل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظىِّ من متبوعه فى اتحاد المعنى ؛ كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ؛ فإن ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ معناه أنه فى الهداية بالغٌ درجةً لا يُدرَك كُنْهُهَا حتى كأنه هدايةٌ

محضةٌ ؛ وهذا معنى قوله : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ ؛ لأن معناه الكتاب الكامل ؛ والمُراد بكماله كماله فى الهداية ؛ لأن الكُتُب السَّماويَّة بحسبها تتفاوت فى درجات الكمال .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ ؛ فإن معنى قوله : ﴿ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ معنى ما قبله ؛ وكذا ما بعده تأكيد ثانٍ ؛ لأن عدم التفاوت بين الإنذار وعدمه لا يصح إلا فى حَقٍّ من ليس له قلبٌ يخلُصُ إليه حق ؛ وسمعٌ تُدرك به حُجَّة ؛ وبصرٌ تثبت به عِبْرَة .

ويجوز أن يكون ﴿ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ خبراً لـ ﴿ إِنَّ ﴾ ؛ فالجملة قبلها اعتراض .

الثانى : أن تكون الثانية بدلاً من الأُولى ؛ والمقتضي للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المُراد ؛ بخلاف الثانية ؛ والمقام يقتضى اعتناء بشأنه لنُكتة ؛ ككونه مطلوباً فى نفسه ؛ أو فظيعاً ؛ أو عجيبا ؛ أو لطيفاً ؛ وهو ضربان :

أحدهما : أن تُنزَّل الثانية من الأُولى منزلة بدل البعض من متبوعه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِى أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ؛ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ؛ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ ؛ فإنه مسوق للتنبيه على نِعَمِ الله تعالى عند المخاطَبين .

وقوله : ﴿ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ؛ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ أوفى بتأديته مما قبله ؛ لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علمهم مع كونهم مُعاندين ؛ والإمداد بما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون ؛ ويحتمل الاستئناف .

وثانيهما: أن تُنزَّل الثانية من الأُولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه؛ كقوله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ؛ اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ ؛ فإن المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل .

وقوله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ أوفى بتأدية ذلك؛ لأن معناه: لا تخسرون معهم شيئاً من دُنياكم؛ وتربحون صحَّة دينكم فينتظم لكم خير الدُّنيا وخير الآخرة .

- الثالث: أن تكون الثانية بياناً للأُولى؛ وذلك بأن تُنزَّل منها منزلة عطف البيان من متبوعه؛ فى إفادة الإيضاح؛ والمقتضى للتبيين أن يكون فى الأولى نوع خفاء مع اقتضاء المقام إزالته؛ كقوله تعالى: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى ﴾ ؛ فصل جملة﴿ قَالَ﴾ عمَّا قبلها؛ لكونها تفسيراً له وتبيينا .

وأما قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾؛ فيحتمل التبيين والتأكيد:

أما التبيين؛ فلأنه يمتنع أن يخرج من جنس البشر ولا يدخل فى جنس آخر؛ فإثبات المَلَكيَّة له تبيين لذلك الجنس وتعيين .

وأما التأكيد؛ فلأنه إذا كان مَلَكاً لم يكن بشراً؛ ولأنه إذا قيل فى العُرف لإنسان: ((ما هذا بشراً)) حال تعظيم له وتعجُّب مما يشاهد منه من حُسْنِ خَلْقٍ أو خُلُق؛ كان الغرض أنه مَلَكٌ بطريق الكناية .

فإن قيل: هلاَّ نَزَّلتم الثانية منزلة الكُل من متبوعه فى بعض الصُّور؛ ومنزلة النَّعت من متبوعه فى بعض ؟.

قُلنا: لأن بدل الكل لا ينفصل عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه؛ وأنه مقصود بالنسبة دون متبوعه؛ بخلاف التأكيد؛ والنَّعت لا ينفصل عن عطف البيان إلا بأنه يدُلُّ على بعض أحوال متبوعه؛ لا عليه؛ وعطف البيان بالعكس؛ وهذه كلها اعتبارات لا يتحقق شىء منها فيما نحن بصدده .

الثالث: شبه كمال الانقطاع

وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى؛ فلكون عطفها عليها مُوهِمَاً لعطفها على غيرها؛ ويُسمَّى الفصل لذلك قطعاً .

مثاله قول الشاعر:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِى أَبْغِى بِهَا

بَدَلاً؛ أُرَاهَا فِى الضَّلالِ تَهِيمُ .

لم يعطف ((أُرَاهَا)) على ((تَظُنُّ)) ؛ لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على ((أَبْغِى)) ؛ لقُربه منه؛ مع أنه ليس بمُراد؛ ويَحتمل الاستئناف .

ـ الرابع: شبه كمال الاتصال

وأما كونها بمنزلة المتصلة بها؛ فلكونها جواباً عن سؤال اقتضته الأولى؛ فتنزل منزلته، فتُفصَل الثانية عنها كما يُفصل الجواب عن السؤال .

قال السكاكىُّ: فينزل ذلك منزلة الواقع .

ثُمَّ قال: وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يُصار إليه إلا لجهات لطيفة: إما لتنبيه السامع على موقعه؛ أو لإغنائه أن يسأل؛ أو لئلا يسمع منه شيء؛ أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه؛ أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ـ وهو تقدير السؤال وترك العاطف ـ؛ أو لغير ذلك مما ينخرط فى هذا السلك.

ويُسمَّى الفصل لذلك استئنافاً؛ وكذلك الجملة الثانية أيضاً تُسمَّى استئنافاً.

والاستئناف ثلاثة أَضْرُب:

لأن السؤال الذى تضمنته الجملة الأولى؛ إما عن سبب الحُكم فيها مُطلقاً؛ كقول الشَّاعر:

قَالَ لِى: كَيْفَ أَنْتَ؟؛ قُلْتُ: عَلِيلٌ

سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ.

أى: ما بالك عليلاً؟؛ أو ما سبب عِلَّتك؟.

وإما عن سبب خاص له؛ كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِى إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾.

كأنه قيل: هل النفس أَمَّارةٌ بالسوء؟؛ فقيل: إن النفس لأمارة بالسوء.

وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحُكم.

وإما عن غيرهما؛ كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا سَلاماً قَالَ سَلامٌ﴾؛ كأنه قيل: فماذا قال إبراهيم ـ عَلَيْهِ السَّلام ـ؟؛ فقيل: قال: سلام.

ومنه قول الشاعر:

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِى فِى غَمْرَةٍ

صَدَقُوا وَلَكِن غَمْرَتِى لا تَنْجَلِى.

فإنه لما أبدى الشكاية من جماعات العُذَّال ؛ كان ذلك مما يحُرِّك السامع ليسأل : أصدقوا فى ذلك أم كذبوا ؟ ؛ فأخرج الكلام مخرجه إذا كان ذلك قد قيل له ؛ ففُصِل .

ومثله قول جُندب بن عمَّار :

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّ نَاقَةَ جُنْدُبٍ

بِجَنُوبِ خَبْتٍ عُرِّيَت وَأُجِمَّتِ .

كَذَبَ العَوَاذِلُ لَو رَأَيْنَ مُنَاخَنَا

بِالقَادِسِيَّة ؛ قُلْنَ : لَجَّ وَذَلَّتِ .

وقد زاد هُنا أمر الاستئناف تأكيداً ؛ بأن وضع الظاهر موضع المُضمر ؛ من حيث وضعه وضعاً لا يحتاج فيه إلى ما قبله ؛ وأتى به مأتى ما ليس قبله كلام .

وأيضاً من الاستئناف ما يأتي بإعادة اسم ما استُؤنف عنه ؛ كقولك :

((أحسنت إلى زيد ؛ زيدٌ حقيقٌ بالإحسان)) .

ومنه ما يُبنى على صفته ؛ كقولك : ((أحسنت إلى زيد ؛ صديقك القديم أهل لذلك)) ؛ وهذا أبلغ ؛ لانطوائه على بيان السبب .

وقد يُحذف صدر الاستئناف لقيام قرينة ؛ كقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ؛ رِجَالٌ ﴾ فيمن قرأ ﴿ يُسَبَّحُ ﴾ مبنيًّا للمفعول ؛ وعليه نحو قولهم : ((نِعْمَ الرَّجُل ـ أو رَجُلاً زيد ـ ؛ وبئس الرَّجُل ـ أو رَجُلاً عمرو)) ؛ على

القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف ؛ أى : هُوَ زيد ؛ كأنه لَمَّا قيل ذلك ؛ فأبهم الفاعل بجعله معهوداً ذهنيًّا ؛ مُظهراً أو مُضمراً ؛ سُئِلَ عن تفسيره ؛ فقيل : ((هو زيد)) ؛ ثم حذف المبتدأ .

وقد يُحذف الاستئناف كله ؛ ويُقام ما يدلُّ عليه مقامه ؛ كقول الحماسىِّ :

زَعَمْتُم أَنَّ إِخْوَتَكُم قُرَيْشٌ
لَهُم إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُم إِلافُ .

حذف الجواب الذى هو ((كذبتم فى زعمكم)) ؛ وأقام قوله : ((لهم إلف وليس لكم إلاف)) مقامه ؛ لدلالته عليه ؛ ويجوز أن يُقدَّر قوله : ((لهم إلف وليس لكم إلاف)) جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف ؛ كأنه لَمَّا قال المُتكلِّم : كذبتم ؛ قالوا : لِمَ كذبنا ؟!! ؛ قال : لهم إلف وليس لكم إلاف ؛ فيكون فى البيت استئنافان .

وقد يُحذف ولا يُقام شىء مقامه ؛ كقوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ ؛ أى : أيوب ؛ أو هو لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه ؛ ونحوه قوله : ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ أى : نحن .

...

ـ الوصل لدفع الإيهام :

وإن لم يكن بين الجُملتين شىء من الأحوال الأربع ؛ تعيَّن الوصل : إمَّا لدفع إيهام خلاف المقصود ؛ كقول البُلغاء : ((لا ؛ وأيَّدكَ الله)) ؛ وهذا عكس الفصل للقطع .

...

ـ الوصل للتوسط بين الكمالين :

وإما للتوسُّط بين حالتى كمال الانقطاع وكمال الاتصال ؛ وهو ضربان :

ـ أحدهما : أن تتفقا خبراً وإنشاءً ؛ لفظاً ومعنىً ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ؛ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴾ ؛ وقوله : ﴿ يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَىِّ ﴾ ؛ وقوله : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ ؛

وقوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا ﴾ .

ـ الثَّانى : أن يتفقا كذلك معنىً لا لفظاً ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِى إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانَاً وَذِى القُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا ﴾ ؛ عطف قوله : ﴿ وَقُولُوا ﴾ على قوله : ﴿ لا تَعْبُدُونَ ﴾ لأنه بمعنى لا تعبُدوا .

وأما قوله : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانَاً ﴾ فتقديره إما : وتُحسنون بمعنى وأحسنوا ؛ وإما : وأحسنوا ؛ وهذا أبلغ من صريح الأمر والنهى ؛ لأنه كأنه سُورِع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه .

...

ـ الجامع بين الجملتين ؛ وأقسامه :

والجامع بين الجُملتين يجب أن يكون باعتبار المسنَد إليه فى هذه والمسنَد إليه فى هذه ؛ وباعتبار المسند فى هذه والمسند فى هذه جميعاً ؛ كقولك : ((يشعر زيد

ويكتب ؛ ويُعطى ويمنع)) ؛ وقولك : ((زيد شاعر وعمرو كاتب)) ؛ و((زيد طويل وعمرو قصير)) إذا كان بينهما مُناسبة ؛ كأن يكونا أخوين أو نظيرين ؛ بخلاف قولنا : ((زيد شاعر ؛ وعمرو كاتب)) إذا لم يكن بينهما مُناسبة ؛ وقولنا : ((زيد شاعر ؛ وعمرو طويل)) كان بينهما مناسبة أو لا ؛ وعليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ قُطع عمَّا قبله ؛ لأنه كلام فى شأن الذين كفروا ؛ وما قبله كلام فى شأن القرآن .

ـ أنواع الجامع :

الجامع بين الشيئين :

١ـ عقليٌّ . ٢ـ وهميٌّ . ٣ـ خياليٌّ .

١ ـ أما العقليُّ : فهو أن يكون بينهما اتحاد فى التصور أو تماثل ؛ فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدُّد بينهما ؛ أو تضايف ؛ كما بين العِلَّة والمعلول ؛ والسَّبب والمُسبَّب ؛ والسفل والعلو ؛ والأقل والأكثر ؛ فإن العقل يأبى ألا يجتمعا فى الذهن .

٢ ـ وأما الوهميُّ : فهو أن يكون بين تصورَيْهما شبه تماثل ؛ كلون بياض ولون صُفرة ؛ فإن الوهم يُبرزهما فى معرض المثلين ؛ ولذلك حَسُنَ الجمع بين الثلاثة التى فى قول الشَّاعر :

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا

شَمْسُ الضُّحَا وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالقَمَرُ .

أو تضاد ؛ كالسواد والبياض ؛ والهمس والجهارة ؛ والطيب والنتن ؛ والحلاوة والحُموضة ؛ والملاسة والخشونة ؛ والتحرُّك والسُّكون .

وكالمتصفات بذلك ؛ كالأسود والأبيض ؛ والمؤمن والكافر .

أو شبه تضاد ؛ كالسماء والأرض ؛ والسهل والجبل ؛ والأول والثانى ؛ فإن الوهم يُنزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين ؛ فيجمع بينهما فى الذهن ؛ ولذلك نجد الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد .

٣ ـ والخيالىُّ : أن يكون بين تصوريهما تقارُن فى الخيال سابق ؛ وأسبابه ختلفة ؛ ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات ترتُّباً ووضوحاً ؛ فكم صور تعانق فى خيال وهى فى آخر لا تتراءى ؛ وكم صورة لا تكاد تلوح فى خيال وهى فى غيره نارٌ على عَلَم .

كما يُحكى عن ورَّاقٍ يصف حاله : ((عيشى أضيق من محبرة ؛ وجسمى أدق من مسطرة ؛ وجاهى أرق من الزُّجاج ؛ وحظى أخفى من شِقِّ القلم ؛ وبدنى أضعف من قصبة ؛ وطعامى أمر من العفص ؛ وشرابى أشدُّ سواداً من الحبر ؛ وسُوء الحالِ لى ألزم من الصمغ .)) .

...

ـ محسنات الوصل :

ومن محسنات الوصل : تناسب الجُملتين فى الاسميَّة والفعليَّة ؛ وفى المُضِىِّ والمُضارعة ؛ إلا لمانع ، ؛ كما إذا أُريد بإحداهما التجدُّد ؛ وبالأُخرى الثُّبوت ؛ كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد دون عمرو ؛ وقلت : ((قام زيد ؛ وعمرو قاعد)).

...

ـ فُروق الجُملة الحاليَّة :

ومما يتصل بهذا الباب القول فى الجُملة إذا وقعت حالاً منتقلة ؛ فإنها تجىء تارةً بالواو ؛ وتارة بغير الواو .

فنقول :

أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو ؛ لوجوه :

ـ الأول : أن إعرابها ليس بتبع ؛ وما ليس إعرابه بتبع لا يدخله الواو ؛ وهذه الواو وإن كانت تُسمَّى واو الحال ؛ فإن أصلها العطف .

ـ الثانى : أن الحال فى المعنى حُكم على ذى الحال ؛ كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ ؛ إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحُكم به يحصل بالأصالة ؛ لا فى ضمن شىءٍ آخر ؛ والحُكم بها إنما يحصل فى ضمن غيرها ؛ فإن الرُّكوب مثلاً فى قولنا : ((جاء زيد راكباً)) محكومٌ به على زيد ؛ لكن لا بالأصالة بل بالتبعيَّة ؛ بأن وُصِلَ بالمجىء ؛ وَجُعِلَ قيداً له ؛ بخلافه فى قولنا : ((زيدٌ راكبٌ)) .

ـ الثالث : أنها فى الحقيقة وصف لذى الحال ؛ فلا يدخلها الواو ؛ كالنَّعت ؛ فثبت أن أصلها أن تكون بغير واو ؛ لكن خُولِف هذا الأصل فيها إذا كانت جُملة ؛ لأنه بالنظر إليها من حيث هى جُملة مستقلة بالإفادة ؛ فتحتاج إلى ما يربطها بما جُعلت حالاً عنه ؛ وكل واحد من الضمير والواو صالح للربط ؛

والأصل : للضمير ؛ بدليل الاقتصار عليه فى الحال المُفردة والخبر والنَّعت .

وإذا تمهَّد هذا فنقول:

الجُملة التى تقع حالاً ضربان:

١ ـ خالية عن ضمير ما تقع حالاً عنه .

٢ ـ غير خالية .

ـ أما الأول: فيجب أن تكون بالواو؛ لئلا تصير منقطعة عنه؛ غير مرتبطة به؛ وكل جُملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال؛ يصح أن تقع حالاً عنه إذا كانت مع الواو؛ إلا المُصدَّرة بالمُضارع المثبت؛ كقولك: ((جاء زيد ويتكلم عمرو)) ؛ على أن يكون ((ويتكلم عمرو)) حالاً عن زيد؛ لما سيأتى أن ارتباط مثلها يجب أن يكون بالضمير وحده .

ـ وأما الثانى: فتارة يجب أن تكون بالواو؛ وتارة يمتنع ذلك؛ وتارة يترجح أحدهما؛ وتارة يستوى الأمران؛ والواو غير مُنافٍ للضمير فى إفادة الربط؛ فتعيَّن التنبيه على أسباب الاختلاف؛ فنقول:

الجُملة إن كانت فعليَّة والفعل مُضارع مُثبت؛ امتنع الواو؛ كقوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ ؛ وقوله: ﴿ وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ ؛ وقوله: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى ؛ الَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ ؛ لأن أصل الحال المُفردة أن تَدُلَّ على حُصول صفةٍ غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيداً له؛ والمضارع المثبت كذلك . أما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلأنه فعل مثبت؛ والفعل المثبت يدل

على التجدُّد وعدم الثُّبوت ـ كما مَرَّ ـ .

وأما دلالته على المقارنة فلكونه مُضارعاً ؛ فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المُفردة ؛ وبهذا امتنع نحو : ((جاء زيد ويتكلم عمرو)) ـ كما مَرَّ ـ ؛ وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب : ((قمت وأصُكُّ عينه أو وجهه)) ؛

وقول عبد الله بن همَّام السَّلُولىِّ :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُم

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُم مَالِكَا .

فقيل : هو على حذف المبتدأ ؛ أى : أصكُّ عينه وأنا أرهنهم ؛ وقيل : الأول شاذ ؛ والثانى ضرورة .

وقال الشيخ عبد القاهر : ليست الواو فيهما للحال ؛ بل هى للعطف ؛ وأصكُّ وأرهن ؛ بمعنى : صككت ورهنت ؛ ولكن الغرض من إخراجهما على لفظ الحال أن يحكيا الحال فى أحد الخبرين ؛ ويَدَعا الآخر على أصله ؛

كما فى قول الشَّاعر :

وَلَقَد أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى

فَمَضَيْتُ ثُمَّتْ قُلْتُ : لا يَعْنِينِى .

يُبيِّن ذلك أن الفاء قد تجىء مكان الواو فى مثله ؛ كما فى خبر عبد الله بن عتيك ؛ فإنه ذكر دخوله على أبى رافع اليهودىِّ حِصْنَهُ ؛ ثم قال : ((فانتهيت

إليه ؛ فإذا هو فى بيتٍ مُظلمٍ ؛ لا أدرى أين هو من البيت ؛ قلت : أبا رافع !! ؛ قال : من هذا ؟!! ؛ فأهويت نحو الصوت ؛ فأضربه بالسيف وأنا دَهِش .)) .

فإن قوله : ((فأضربه)) مضارع عطفه بالفاء على ماضٍ ؛ لأنه فى المعنى ماضٍ .

وإن كان الفعل مُضارعاً منفيًّا ؛ فيجوز فيه الأمران من غير ترجيح ؛ لدلالته على المقارنة ؛ لكونه مُضارعاً ؛ وعدم دلالته على الحصول ؛ لكونه منفيًّا .

أما مجيئه بالواو ؛ فكقراءة ابن ذكوان : ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلا تَتَّبِعَانِّ﴾ بتخفيف النُّون ؛ وقول بعض العرب : ((كنت ولا أُخشى بالذيب)) .

وأما مجيئه بغير واو ؛ فكقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ .

وقول عكرشة العبشىِّ :

مَضُوا لا يُرِيدُونَ الرَّوَاحَ وَغَالَهُم

مِنَ الدَّهْرِ أَسْبَابٌ جَرَيْنَ عَلَى قَدْرِ .

وقول خالد بن يزيد من معاوية :

لَو أَنَّ قَوْمَاً لارْتِفَاعِ قَبِيلَةٍ

دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لا أُحْجَبُ .

وقول الأعشى :

أَتَيْنَا أَصْبَهَانَ فَهَزَّلَتْنَا

وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِى نَعِيمِ .

وَكَانَ سَفَاهَةً مِنِّى وَجَهْلاً

مَسِيرَى لا أَسِيرُ إِلَى حَمِيمِ .

كأنه قال: وكان سفاهة منِّى وجهلاً أن سرت غير سائر إلى حميم .

وإن كان ماضياً لفظاً أو معنىً؛ فكذلك يجوز الأمران من غير ترجيح .

أما مجيئه بالواو؛ فكقوله تعالى حكاية: ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِى غُلامٌ وَقَدْ بَلَغَنِىَ الكِبَرُ﴾؛ وقوله تعالى: ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِى غُلامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِى عَاقِرًا ﴾

وقول امرئ القيس:

فَجِئْتُ وَقَد نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

لَدَى السِّتْرِ إِلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ .

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ ؛ وقوله: ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِى غُلامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ﴾ .

وقول كعب:

لا تَأْخُذَنِّى بِأَقْوَالِ الوشَاةِ وَلَم

أُذْنِب وَإِن كَثُرَت فىَّ الأَقَاوِيلُ .

وقوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ .

وأما مجيئه بلا واو؛ فكقوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ .

وقول الشاعر:

وَإِنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ

كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ .

والسبب في أن جاز الأمران فيه إذا كان مثبتاً دلالته على حُصول صفة غير ثابتة لكونه فعلاً مثبتاً ؛ وعدم دلالته على المقارنة ؛ لكونه ماضياً ؛ لهذا اشتُرط أن يكون مع ((قد)) ظاهرة أو مُقدَّرة حتى تقربه إلى الحال ؛ فيصح وقوعه حالاً .

وظاهر هذا يقتضى وجُوب الواو فى المنفى ؛ لانتفاء المعنيين ؛ لكنه لم يجب فيه ؛ بل كان مثله .

أما المنفي بـ ((لما)) فلأنها للاستغراق ؛ وأما المنفي بغيرها فإنه لَمَّا دَلَّ على انتفاء متقدم ؛ وكان الأصل استمرار ذلك ؛ حصلت الدلالة على المقارنة عند إطلاقه ؛ بخلاف المثبت ؛ فإن وضع الفعل على إفادة التجدُّد ؛ وتحقيق هذا أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجو .

وإن كانت الجملة اسميَّة ؛ فالمشهور أنه يجوز فيها الأمران ؛ ومجيء الواو أولى ؛ أما الأول فلعكس ما ذكرناه فى المصدرة بالماضى المثبت ؛ فمجيء الواو ؛ كقوله تعالى: ﴿ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ؛ وقوله: ﴿ وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ .

وقول امرئ القيس:

أَيَقْتُلُنِى وَالمَشْرَفِىُّ مُضَاجِعِى

وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ ؟!! .

والخلو منها كما رواه سيبويه : ((كلمته فوه إلى فى ؛ ورجع عوده على بدئه)) بالرفع .

وقول الشَّاعر:

مَا بَالُ عَيْنِكَ دَمْعُهَا لا يَرْقَأُ ؟!!

وأما الثانى : فلعدم دلالة الاسميَّة على عدم الثُّبوت ؛ مع ظهور الاستئناف فيها ؛ لاستقلالها بالفائدة ؛ فتحسُن زيادة رابط ليتأكد الربط .

- البَابُ الثَّامِن :

الإِيجَاز ؛ وَالإِطْنَاب ؛ وَالمُسَاوَاة

قال السكاكيُّ : ((أما الإيجاز والإطناب ؛ فلكونهما نسبيين ؛ لا يتيسَّر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق ؛ والبناء على شيءٍ عُرفيٍّ ؛ مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارَفهم فى التأدية للمعانى فيما بينهم ـ ولابُدَّ من الاعتراف بذلك ـ مقيساً عليه ؛ ولنسمِّه : مُتعارف الأوساط)) .

ـ الإيجاز : هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط .

ـ الإطناب : هو أداؤه بأكثر من عباراته ؛ سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجُمل أو إلى غير الجمل .

ـ المساواة : أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد ؛ لا ناقصاً عنه بحذف أو غيره ؛ ولا زائداً عليه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض .

...

ـ التطويل ؛ والحشو ؛ والإخلال :

ـ الإخلال : هو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى .

كقول عُروة بن الورد :

عَجِبْتُ لَهُم إِذ يَقْتُلُون نُفُوسَهُم

وَمَقْتَلُهُم عِنْدَ الوَغَى كَانَ أَعْذَرَا .

فإنه أراد: ((إذ يقتلون نفوسهم فى السِّلم)) .

وقول الحارث بن حِلِّزَة:

وَالعَيْشُ خَيْرٌ فِى ظِلا

لِ النَّوْكِ مِمَّن عَاشَ كَدَّا .

فإنه أراد: ((العيش النَّاعم فى ظلال النَّوك خيرٌ من العيش الشاق فى ظلال العقل)) ؛ فأخلَّ بالمعنى .

ـ التطويل: هو ألا يتعيَّن الزَّائد فى الكلام .

كقول الشَّاعر:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبَاً ومَيْنَا

فإن الكذب والمَيْن واحد .

الحشو: ما يتعيَّن أنه الزائد ؛ وهو ضربان:

ـ أحدهما: ما يُفسد المعنى .

كقول أبى الطيِّب:

وَلا فَضْلَ فِيهَا للشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى

وَصَبرِ الفَتى لَوْلاَ لِقَاءُ شَعُوبِ .

فإن لفظ: ((النَّدى)) فيه حشو يُفسد المعنى ؛ لأن المعنى أنه لا فضل فى الدُّنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت ؛ وهذا الحُكم صحيحٌ فى الشَّجاعة دُون

النَّدى ؛ لأن الشُّجاع لو عَلِمَ أنه يخلد فى الدنيا لم يخش الهلاك فى الإقدام ؛ فلم يكن لشجاعته فضل ؛ بخلاف الباذل ماله ؛ فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذله ؛ ولهذا يقول إذا عوتب فيه : كيف لا أبذل ما لا أبقى له ؟!! أَنَّى أَثِقُ بالتمتُّع بهذا المال ؟!! .

وعليه قول طَرَفَة :

فَإِن كُنْتَ لا تَسْطِيعُ دَفْعَ مَنِيَّتِى
فَدَرْنِى أُبَادِرْهَا بِمَا مَلَكَت يَدِى .

وقول مِهْيَار :

فَكُل إِن أَكَلْتَ وَأَطْعِم أَخَاك
فَلا الزَّادُ يَبْقَى وَلا الآكِلُ .

فلو علم أنه يخلد ثم جاد بماله كان جوده أفضل ؛ فالشجاعة لولا الموت لم تُحمد ؛ والنَّدى بالضد .

وأُجيب عنه بأن المُراد بالنَّدى فى البيت بذل النفس لا بذل المال .

ورُدَّ بأنَّ لفظ ((النَّدى)) لا يكاد يُستعمل فى بذل النفس ؛ وإن استُعمل فعلى وجه الإضافة ؛ فأما مُطلقاً فلا يُفيد إلا بذل المال .

ـ الثانى : ما لا يُفسد المعنى .

كقول الشَّاعر :

ذَكَرْتُ أَخِى فَعَاوَدَنِى
صُدَاعُ الرَّأْسِ وَالوَصَبُ .

فإن لفظ ((الرأس)) فيه حشوٌ لا فائدة فيه ؛ لأن الصُّداع لا يُستعمل إلا فى الرأس ؛ وليس بمُفسدٍ للمعنى .

وقول زُهَيْر :

وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ

وَلَكِنَّنِى عَن عِلْمِ مَا فِى غَدٍ عَمِى .

فإن قوله : ((قبله)) مُستغنى عنه ؛ غير مُفسدٍ للمعنى .

واعلم أنه قد تشتبه الحال على الناظر ؛ لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته ؛ فيعد من الزائد على أصل المُراد ما ليس منه .

...

ـ القسم الأول : المساواة

كقوله تعالى : ﴿ وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ ﴾ ؛ وقوله : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ .

وقول النَّابغة الذُّبيانىِّ :

فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِى هُوَ مُدْرِكِى

وَإِن خِلْتُ أَن المُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعُ .

...

ـ القسم الثانى : الإيجاز

وهو ضربان :

١ ـ إيجاز القصر :

وهو ما ليس بحذف ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِى القِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ ؛ فإنه لا حذف فيه ؛ مع أن معناه كثير يزيد على لفظه ؛ لأن المُراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتل قُتل كان ذلك داعياً له قويًّاً إلى ألا يُقدم على القتل ؛ فارتفع بالقتل ـ الذى هو القصاص ـ كثيرٌ من قتل الناس بعضهم لبعض ؛ فكان ارتفاع القتل حياة لهم ؛ وفضله على ما كان عندهم أوجز كلام فى

هذا المعنى ؛ وهو قولهم : ((القتل أنفى للقتل)) ؛ من وجوه :

ـ أحدها : أن عِدَّة حُروف ما يُناظره منه وهو ﴿ فِى القِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ عشرة فى التلفظ ؛ وعدة حُروفه أربعة عشر .

ـ ثانيها : ما فيه من التصريح بالمطلوب ـ الذى هو الحياة ـ بالنَّصِّ عليها ؛ فيكون أزجر عن القتل بغير حق ؛ لكونه أدعى إلى الاقتصاص .

ـ ثالثها : ما يُفيده تنكير ﴿ حَيَاة ﴾ من التعظيم أو النَّوعيَّة .

ـ رابعها : اطِّراده ؛ بخلاف قولهم ؛ فإن القتل الذى ينفى القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره .

ـ خامسها : سلامته من التكرار الذى هو من عُيُوب الكلام ؛ بخلاف قولهم .

ـ سادسها : استغناؤه عن تقدير محذوف ؛ بخلاف قولهم ؛ فإن تقديره : ((القتل أنفى للقتل من تركه .)) .

ـ سابعها : أن القصاص ضد الحياة ؛ فالجمع بينهما طباق .

ـ ثامنها : جعل القصاص كالمنبع والمعدن للحياة بإدخال ((فِى)) عليه على ما تقدم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ هُدَىً لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ؛ أى : هُدَىً للضالين الصائرين إلى الهُدى بعد الضلال ؛ وحسَّنه التوصُّل إلى تسمية الشىء باسم ما يئول إليه ؛

وإلى تصدير السورة بذكر أولياء الله تعالى .

ومن أمثلة الإيجاز أيضاً قوله تعالى فيما يُخاطب به النَّبىَّ ـ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلام ـ : ﴿ خُذِ العَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ ؛ فإنه جمع فيه مكارم الأخلاق ؛ لأن قوله : ﴿ خُذِ العَفْوَ ﴾ أمرٌ بإصلاح قُوَّة الشَّهوة ؛ فإن العفو ضد الجهل .

وقوله : ﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ أمرٌ بإصلاح قُوَّة الغضب ؛ أى : أعرِض عن السُّفهاء ؛ واحلُم عنهم ؛ ولا تُكافئهم على أفعالهم .

هذا ما يرجع إليه منها .

وأما ما يرجع إلى أُمَّته ؛ فدلَّ عليه قوله : ﴿ وَأْمُرْ بِالعُرْفِ ﴾ ؛ أى : بالمعروف والجميل من الأفعال .

٢ ـ إيجاز الحذف :

وهو ما يكون بحذف ؛ والمحذوف إما جُزء جُملة ؛ أو أكثر من جُملة .

والأول : إما مُضاف ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ؛ أى : أهلها .

وكقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ ؛ أى : تناولها ؛ لأن الحُكم الشَّرعىَّ إنما يتعلَّق بالأفعال دُون الأجرام .

وقوله تعالى : ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ ؛ أى : تناوُل طيِّبات أُحِلَّ لهم تناولها ؛ وتقدير التناول أولى من تقدير الأكل ؛ ليدخل فيه شُرب ألبان الإبل ؛ فإنها من جُملة ما حُرِّمَت عليهم .

وإما موصوف ؛ كقول الشَّاعر :

أَنَا ابْنُ جَلا وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا

أى : أنا ابن رَجُلٍ جلا .

وإما صفة ؛ نحو : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ ؛ أى : كل سفينة صحيحة أو صالحة أو نحو ذلك ؛ بدليل ما قبله .

وإما شرط ـ كما سبق ـ .

وإما جواب شرط ؛ وهو ضربان :

ـ أحدهما : أن يحُذف لمجرَّد الاختصار ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ؛ أى : أعرضوا ؛ بدليل قوله بعده : ﴿ إِلاَّ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾ .

وكقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنَاً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾ ؛ أى : لكان هذا القرآن .

وكقوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِى إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ ؛ أى : ألستم ظالمين ؟ ؛ بدليل قوله بعده : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِى القَوْمَ الظَّالِمِين﴾ .

ـ والثانى : أن يحُذف للدلالة على أنه شىء لا يحُيط به الوصف ؛ أو لتذهب نفس السامع فيه كُلَّ مَذهبٍ مُمكن ؛ فلا يتصور مطلوباً أو مكروهاً إلا ويجوّز أن يكون الأمر أعظم منه ؛ ولو عُيِّنَ شىءٌ اقتصر عليه ؛ وربما خَفَّ أمره عنده ؛ كقوله : ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ ؛ وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ ؛ ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ ﴾ ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ .

ومن هذا الضرب قوله تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبَاً﴾ ؛ لأن أصله : ((يا رَبِّ إنى وهن العظم منى واشتعل الرأس منى شيباً .)) .

والثانى ـ أعنى ما يكون جُملة ـ : إما مُسبَّب ذُكر سببه ؛ كقوله تعالى : ﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ ﴾ ؛ أى : فعل ما فعل ؛ وقوله : ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾ ؛ أى : اخترناك ؛ وقوله : ﴿ لِيُدْخِلَ اللَّهُ فِى رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ؛ أى : كان الكُّ ومنع التعذيب .

ومنه قول أبى الطيِّب :

أَتَى الزَّمَانُ بَنُوهُ فِى شَبِيبَتِهِ

فَسَرَّهُم ؛ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الهَرَمِ .

أى : فساءنا .

أو بالعكس ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ ؛ أى : فامتثلتم فتاب عليكم ؛ وقوله : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ ؛ أى : فضربه بها فانفجرت ؛ ويجوز أن يُقدَّر : ((فإن ضربتَ بها فقد انفجرت .)) .

أو غير ذلك ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ على ما مرَّ .

ـ والثالث ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِى اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾ أى : فضربوه ببعضها ؛ فحَيِىَ ؛ فقُلنا : ﴿ كَذَلِكَ يُحْيِى اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾ .

وقوله : ﴿ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ؛ يُوسُفُ ﴾ ؛ أى : فأرسلونى إلى يوسف لأستعبره الرُّؤيا ؛ فأرسلوه إليه ؛ فأتاه وقال له : يا يُوسف .

وقوله: ﴿ اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيراً ﴾؛ أى:

فأتياهم؛ فأبلغاهم الرِّسالة؛ فكذبوهما؛ فدمَّرناهم.

واعلم أن الحذف على وجهين:

- أحدهما: ألا يُقام شىء مقام المحذوف.

- الثانى: أن يُقام مقامه ما يدُلُّ عليه؛ كقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾ ليس الإبلاغ هو الجواب؛ لتقدُّمه على توليهم؛ والتقدير: ((إن تولوا فلا لوم علىَّ لأنى قد أبلغتكم))؛ أو: ((فلا عُذر لكم عند ربِّكم لأنى قد أبلغتكم.))

وقوله: ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾؛ أى: فلا تحزن واصبر؛ فإنه قد كُذِّبَت رُسُلٌ من قبلك.

وقوله: ﴿ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الأَوَّلِينَ ﴾؛ أى: فيُصيبهم مثل ما أصاب الأولين.

وأدلة الحذف كثيرة:

منها أن يدُلُّ العقل على الحذف؛ والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف؛ كقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ... ﴾ الآية؛ وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾ الآية؛ فإن العقل يدُلُّ على الحذف؛ والمقصود الأظهر يُرشدك إلى أن التقدير: حُرِّمَ عليكم تناول الميتة وحُرِّمَ عليكم نكاح أُمَّهاتكم؛ لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها؛ ومن النساء نكاحهن.

ومنها أن يدل العقل على الحذف والتعيين ؛ كقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ ؛ أى : أمرُ رَبِّك أو عذابه أو بأسه .

وقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾ ؛ أى : عذاب الله أو أمره .

ومنها أن يدل العقل على الحذف ؛ والعادة على التعيين ؛ كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ : دَلَّ العقل على الحذف فيه ؛ لأن الإنسان إنما يُلام على كسبه ؛ فيُحتمل أن يكون التقدير : فى حُبِّهِ ؛ لقولهن : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ ؛ وأن يكون فى مُراودته ؛ لقولهن : ﴿ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾ ؛ وأن يكون فى شأنه وأمره ؛ فيشملهما ؛ والعادة دَلَّت على تعيين المُراودة ؛ لأن الحُبَّ المُفرط لا يُلام الإنسان عليه فى العادة ؛ لقهره صاحبه وغلبته إيَّاه ؛ وإنما يُلام على المُراودة الداخلة تحت كسبه التى يقدر أن يدفعها عن نفسه .

ومنها أن تدل العادة على الحذف والتعيين ؛ كقوله تعالى : ﴿ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لاتَّبَعْنَاكُمْ ﴾ مع أنهم كانوا أخبر الناس بالحرب ؛ فكيف يقولون : إنهم لا يعرفونها ؟!! ؛ فلابُدَّ من حذف .

ومنها الشُّرُوع فى الفعل ؛ كقول المؤمن : ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم ﴾ ؛ كما إذا قُلت عند الشُّروع فى القراءة : ((باسم الله)) ؛ فإنه يُفيد أن المُراد : ((باسم الله أقرأ)) ؛ وكذا عند الشُّروع فى القيام أو القُعود أو أىِّ فعل كان ؛ فإن المحذوف يُقدَّر على حسب ما جُعلت التسمية مبدأ له .

ومنها اقتران الكلام بالفعل ؛ فإنه يُفيد تقريره ؛ كقولك لمن أعرس : ((بالرَّفاء والبنين)) ؛ فإنه يُفيد : بالرفاء والبنين أعرستَ .

...

ـ القسم الثالث : الإطناب

أقسام الإطناب :

الإيضاح بعد الإبهام ؛ وفروعه :

وهو إما بالإيضاح بعد الإبهام ؛ ليُرى المعنى فى صورتين مختلفتين ؛ أو ليتمكن فى النفس فضل تمكُّن ؛ فإن المعنى إذا أُلقىَ على سبيل الإجمال والإبهام ؛ تشوَّقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح ؛ فتتوجَّه إلى ما يَرِد بعد ذلك ؛ فإذا أُلقىَ كذلك تمكن فيها فضل تمكُّن ؛ وكان شعورها به أتم ؛ أو لتكمل اللذة بالعلم به ؛ فإن الشىء إذا حصل كمال العلم به دفعة لم يتقدَّم حصول اللذة به ألم ؛ وإذا حصل الشُّعور به من وجهٍ دون وجهٍ تشوَّفت النَّفس إلى العلم بالمجهول ؛ فيحصُل لها بسبب المعلوم لذَّة ؛ وبسبب حرمانها من الباقى ألم ؛ ثُمَّ إذا حصل لها العلم به حصلت لها لذَّة أُخرى ؛ واللذة عُقَيْبَ الألم أقوى من اللذة التى لم يتقدمها ألم ؛ أو لتفخيم الأمر وتعظيمه ؛ كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِى صَدْرِى ؛ وَيَسِّرْ لِى أَمْرِى ﴾ ؛ فإن قوله : ﴿ اشْرَحْ لِى ﴾ يُفيد طلب شرح لشىء ما له ؛ وقوله : ﴿ صَدْرِى ﴾ يُفيد تفسيره وبيانه .

وكذلك قوله : ﴿ وَيَسِّرْ لِى أَمْرِى ﴾ ؛ والمقام مُقتضٍ للتأكيد ؛ للإرسال المؤذِن بتلقى المكاره والشَّدائد .

وكقوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ ؛ ففى إبهامه وتفسيره تفخيم الأمر وتعظيمٌ له .

ومن الإيضاح بعد الإبهام باب: ((نِعْمَ وَبِئْسَ)) ؛ إذ لو لم يُقصد الإطناب لقيل: ((نعم زيد وبئس عمرو)) ؛ ووجه حُسنه ـ سوى الإيضاح بعد الإبهام ـ أمران آخران:

ـ أحدهما: إبراز الكلام فى معرض الاعتدال ؛ نظراً إلى إطنابه من وجهٍ ؛ وإلى اختصاره من آخر ؛ وهو حذف المبتدأ فى الجواب .

ـ الثانى: إيهام الجمع بين المتنافيين .

ومنه التوشيع: وهو أن يُؤتى فى عُجُز الكلام بمثنى مفسَّر باسمين ؛ أحدهما معطوف على الآخر ؛ كما جاء فى الخبر: ((يشيب ابن آدم ويشيب فيه خصلتان: الحرص ؛ وطُول الأمل .)) .

ـ ذكر الخاص بعد العام:

وإما بذكر الخاص بعد العام ؛ للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه ؛ تنزيلاً للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات ؛ كقوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ ؛ وقوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ؛ وقوله: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى ﴾ .

التكرير: وإما بالتكرير؛ لنُكتةٍ؛ كتأكيد الإنذار فى قوله تعالى: ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ؛ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾؛ وفى ((ثم)) دلالة على أن الإنذار الثانى أبلغ وأشد.

وكزيادة التنبيه على ما ينفى التُّهمة؛ ليكمل تلقى الكلام بالقبُول؛ كما فى قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِى آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ؛ يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ ﴾.

وقد يُكرَّر اللفظ لطُولٍ فى الكلام؛ كما فى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾؛ وفى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾.

وقد يُكرَّر لتعدُّد المُتعلَّق؛ كما كرَّرهُ الله تعالى من قوله: ﴿ فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾؛ لأنه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة وعقَّب كل نعمة بهذا القول؛ ومعلومٌ أن الغرض من ذكره عُقَيْبَ نعمة غير الغرض من ذكره عُقَيْبَ نعمة أُخرى.

فإن قيل: قد عقَّب بهذا القول ما ليس بنعمة؛ كما فى قوله: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلا تَنْتَصِرَانِ ﴾؛ وقوله: ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ؛ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ ﴾؟!!.

قُلنا: العذاب وجهنَّم وإن لم يكونا من آلاء الله تعالى؛ فإن ذكرهما ووصفهما - على طريق الزجر عن المعاصى والترغيب فى الطاعات - من آلائه تعالى.

ونحوه قوله: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾؛ لأنه تعالى ذكر قصصاً مختلفة؛ وأتبع كل قصة بهذا القول؛ فصار كأنه قال عقّب كل قصة: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ بهذه القصة.

والإيغال:

وإما بالإيغال؛ واختُلف فى معناه؛ فقيل: هو ختم البيت بما يُفيد نكتة يتم المعنى بدونها؛ كزيادة المُبالغة فى قول الخنساء:

وَإِنَّ صَخْرَاً لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ
كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِى رَأْسِهِ نَارُ.

لم ترض أن تُشبِّهه بالعَلَم الذى هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت فى رأسه ناراً.

وكتحقيق التشبيه فى قول امرئ القيس:

كَأَنَّ عُيُونَ الوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا
وَأَرْحُلِنَا الجَزْعُ الَّذِى لَم يُثَقَّبِ.

فإنه لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية؛ واحتاج إليها؛ جاء بزيادةٍ حسنةٍ فى قوله: ((لَم يُثَقَّبِ))؛ لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون.

...

التذييل:

التذييل: وهو تعقيب الجُملة بجُملة تشتمل على معناها للتوكيد .

وهو ضربان:

١ ـ ضربٌ لا يخرج مخرج المثل؛ لعدم استقلاله بإفادة المُراد وتوقُّفه على ما قبله .

كقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلاَّ الْكَفُورَ﴾ .

قيل: الجزاء عام لكل مُكافأة؛ يُستعمل تارة فى معنى المُعاقبة؛ وأُخرى فى معنى الإثابة؛ فلما استُعمل فى معنى المُعاقبة فى قوله: ﴿ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا﴾ بمعنى عاقبناهم بكُفرهم قيل: ﴿ وَهَلْ نُجَازِي إِلاَّ الْكَفُورَ ﴾ بمعنى: وهل نُعاقب ؟!! .

٢ ـ ضرب يخرج مخرج المثل؛ كقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً ﴾ .

وقول الذُّبيانىِّ:

وَلَسْتُ بِمُسْتَبْقٍ أَخاً لا تُلِمُّهُ

عَلَى شَعَثٍ؛ أَىُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ ؟!! .

وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ؛ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ .

فإن قوله: ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ من الأول؛ وما بعده من الثانى؛

وكل منهما تذييل على ما قبله .

وهو أيضاً إما لتأكيد منطوق كلام ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ﴾ الآية .

وإما لتأكيد مفهومه ؛ كبيت النَّابغة ؛ فإن صدره دَلَّ بمفهومه على نفى الكامل من الرجال ؛ فحقَّق ذلك وقرَّره بعُجُزِه .

...

ـ التكميل :

التكميل ـ ويُسمَّى الاحتراس أيضاً ـ : وهو أن يُؤتى فى كلامٍ يُوهم خلاف المقصود بما يدفعه ؛ وهو ضربان :

١ ـ ضربٌ يتوسط الكلام .

كقول طرفة :

فَسَقَى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا

صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِى .

وقول الآخر :

لَو أَنَّ عَزَّةَ خَاصَمَت شَمْسَ الضُّحَا

فِى الحُسْنِ عِنْدَ مُوَفَّقٍ لَقَضَى لَهَا .

إذ التقدير : ((عند حاكم موفق)) ؛ فقوله : ((موفق)) تكميل .

٢ ـ ضربٌ يقع فى آخر الكلام ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ .

فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذِّلّة على المؤمنين لتُوهِّم أن ذلتهم لضعفهم ؛ فلما قيل : ﴿ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ عُلِمَ أنها منهم تواضع لهم ؛ ولذا عُدِّى ((الذل)) بـ ((على)) لتضمينه معنى العطف ؛ كأنه قيل : عاطفين عليهم على وجه التذلُّل والتواضع .

ويجوز أن تكون التعدية بـ ((على)) ؛ لأن المعنى أنهم - مع شرفهم وعُلوِّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين - خافضون لهم أجنحتهم .

...

التتميم :

التتميم : وهو أن يُؤتى فى كلامٍ لا يُوهم خلاف المقصود بفضلةٍ تُفيد نُكتة .

كالمُبالغة فى قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ ؛ أى : مع حُبِّه ؛ والضمير للطعام ؛ أى : مع اشتهائه والحاجة إليه .

ونحوه : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ ؛ وكذا : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ .

...

- الاعتراض :

الاعتراض : وهو أن يُؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجُملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب ؛ لنُكتةٍ سوى ما ذُكر فى تعريف التكميل.

كالتنزيه والتعظيم فى قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ .

والدُّعاء فى قول أبى الطيِّب:

وَتَحْتَقِرُ الدُّنْيَا احْتِقَارَ مُجَرِّبٍ

يَرَى كُلَّ مَا فِيهَا ـ وَحَاشَاكَ ـ فَانِيَا .

فإن قوله: ((وحاشاك)) دُعاءٌ حَسَنٌ فى موضعه .

والتنبيه فى قول الشاعر:

وَاعْلَم ـ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ـ

أَنْ سَوْفَ يَأْتِى كُلُّ ما قُدِرَا .

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد فى أمرٍ عُلِّق بهما ؛ كقوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِى وَلِوَالِدَيْكَ﴾ .

والمُطابقة مع الاستعطاف فى قول أبى الطيِّب:

وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَو رَأَيْتِ لَهِيبَهُ

((يَا جَنَّتِى)) لَرَأَيْتِ فِيهِ جَهَنَّمَا .

والتنبيه على سبب أمرٍ فيه غرابة ؛ كما فى قول الشَّاعر:

فَلا هَجْرُهُ يَبْدُو وَفِى اليَأْسِ رَاحَةٌ

وَلا وَصْلُهُ يَبْدُو لَنَا فَنُكَارِمُه .

فإن قوله : ((فلا هجره يبدو)) يُشعر بأن هجر الحبيب أحد مطلوبيه ؛ وغريبٌ أن يكون هجر الحبيب مطلوباً للمحب ؛ فقال : ((وَفِى اليَأْسِ رَاحَةٌ)) ليُنبِّه على سببه.

وقوله تعالى : ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾ فى قوله : ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ؛ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ؛ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ : اعتراضٌ فى اعتراض ؛ لأنه اعتُرض به بين الموصوف والصفة ؛ واعترض بقوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ بين القسم والمقسَم عليه .

ومما جاء بين كلامين متصلين معنى قوله : ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ؛ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ ﴾ ؛ فإن قوله : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ بيانٌ لقوله : ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ يعنى أن المأتى الذى أمركم به هو مكان الحرث ؛ دلالة على أن الغرضَ الأصليَّ فى الإتيان هو طلب النَّسل لا قضاء الشَّهوة ؛ فلا تأتوهنَّ إلا من حيث يتأتى فيه هذا الغرض .

ووجه حُسْنِ الاعتراض على الإطلاق : حُسْنُ الإفادة ؛ مع أن مجيئه مجىء ما لا مُعوَّل عليه فى الإفادة ؛ فيكون مَثَله مَثَل الحسنة تأتيك من حيث لا ترتقبها .

...

ـ الإيجاز والإطناب النسبيان :

اعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب ؛ باعتبار كثرة حُروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له فى أصل المعنى ؛ كالشطر الأول من قول أبى تمَّام :

يَصُدُّ عَن الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُؤدَدٌ

وَلَو برزَتْ فِى زِىِّ عذراءَ ناهِدِ .

وقول الآخر :

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الغِنَى

إِذَا كَانَت العَلْيَاءُ فِى جَانِبِ الفَقْرِ .